إضاءات

مجلة فصلية تصدر عن المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

السنة - الأولى / ديسمبر 2023 م / العدد - الثاني

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي

National Economic & Social Development Board

في هذا العدد

استراتيجيـــة وطنية نحـــو الإنتاج الانظف

السياســـة الضريبيـة فـــي ليبيـا

استراتيجيـــة التحـول الرقـــمي

تشريـــع التعامل الإلكتروني فـــي ليبيا

كلمة المدير العام

♦ د. محمود الفطيسي

عادة ما يقاس نجاح أي مؤسسة بما أنجزت من طموحات حددتها في برامج رسمتها ووضعتها نصب أعينها على شكل خطط ومشروعات ورؤى تتطلع إلى تحقيقها .وبنظرة فاحصة للاهداف والخطوط العريضة التي تبناها المجلس ورسم على أساسها مشروعاته السنوية نجد أنها تتماهى مع تطلعاتنا المستقبلية وهي بالتالي جزء لا يتجزأ من رؤية بناء الدولة ومؤسساتها وفق مرتكزات وقواعد تؤسس لتحقيق التنمية الحقيقية وتساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو أفاق جديدة ومتنوعة، تبدأ من تطوير القوانين والتشريعات النافذة مواكبة لحركة النمو الكمي والنوعي للمجتمع وتطلعاته نحو رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية لكافة شرائحة، ولا تنتهي عند إيجاد الحلول الناجعة والمستدامة للمشاكل والظواهر السلبية التي تعيق تقدمه وتحد من قدرات قواه الشابة على المساهمة في البناء والتعمير، مروراً بمواكبة التطور المتسارع على الأخص في مجالات التحول الرقمي والتعامل الالكتروني الذي يشهده العالم اليوم مختصراً كما هائلاً من الجهد والوقت ..

وسعياً لتحقيق كل ذلك قام المجلس بالعديد من الشراكات في الداخل والخارج، تجسدت في جملة من البرامج والإتفاقيات المشتركة مع الجامعات والمراكز البحثية والعلمية لتوحيد الجهود والاستفادة من التجارب التنموية الناجحة ؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر (التجربة الماليزية) التي عمل المجلس مع احد بيوت الخبرة الماليزية المناظرة وعقد معها عدد من الاتفاقيات والبرامج المستقبلية التي سيكون لها مردوداً إيجابياً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

و إنطلاقاً من دور المجلس في تطوير بيئة العمل وتعزيز الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص قام المجلس بدعوة العديد من رجال الاعمال للمساهمة في البرامج والمشروعات التي يرعاها ويشرف عليها والتي تؤسس لهذه الشراكة.

قد لا يتسع المجال هنا للحديث الموسّع عن مسيرة المجلس خلال عام مضى من الجهد والعمل والانجاز ولكننا على ثقة تامة وعزم شديد على المضي قدماً نحو الافضل دائماً .

◆ رئيس التحرير

عاطف سليمان بن منصور

◆ هيئة التحرير

- محمود بشير منصور
- جمال جمعة خليفة
- اسامة علي مدلل

◆ المشرف العام

د. عبدالسلام محمد العود

◆ الأخراج الفني

عبدالباسط هرودة

للتواصل:

الموقع الرسمي

للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

(nesdb.ly)

(nedb.ly)

@ NationalLibya

هاتف:

+ 218912186015

العنوان:

طرابلس - غوط الشعال

امام زرقاء اليمامة

نتائج زيارة وفد

المجلـــس الاستشاري الماليـــزي

قام وفد المجلس الاستشاري الماليزي بزيارة عمل إلى المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وقد اعرب الوفد عن شكره للدعوة التي تلقاها والترتيبات التي تمت بالخصوص وعلى كرم الضيافة وحسن الاستقبال .. وابدى اعجابه بالحوارات المثمرة التي اجريت مع العديد من الأطراف .. واسفرت اللقاءات عن طرح العديد من المبادرات من المنتظر تنفيذها مستقبلا .. وكانت على النحو التالي:

- العمل على نموذج تنمية يتمحور حول تحقيق الرخاء والازدهار لليبيا.
- مساعدة المجلس في صياغة وتطوير رؤية ليبيا.
- المساعدة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في تصميم برنامج للإرشاد الاجتماعي والتنموي في ليبيا.
- التخطيط للتعاون في مجالي التعليم والتدريب.
- التخطيط للتعاون في مجالي التجارة والاستثمار.
- المساعدة في دمج وكالات المؤسسات العامة والشركات المرتبطة بالحكومة لقيادة التنمية الاقتصادية في ليبيا.
- الدعم والمساعدة في تطوير الأدوات المالية الإسلامية.
- العمل بشكل وثيق مع المؤسسة الوطنية للنفط.
- مساعدة الجامعات الليبية على دمج مواردها.
- المساعدة في تطوير الاقتصاد الحلال والاقتصادات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمساعدة في تنظيم معرض MIHAS (حلال) في ليبيا.
- المساعدة في إجراء ورش عمل لتطوير وتسريع الأعمال لتطور المناطق الاقتصادية الوطنية الرئيسية والاستراتيجية المختارة.
- المساعدة في دمج برامج صندوق توفير الحج وغيرها من البرامج في ماليزيا.
- مساعدة برنامج تطوير ريادة الأعمال.
- مساعدة برنامج تمكين المرأة.

استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير قطاع الصناعة في ليبيا – نحو الإنتاج الانظف

تسببت الأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها ليبيا في شلل أكثر من قطاع، ولعل أهم هذه القطاعات هو القطاع الصناعي، الذي تضرر بشكل رئيسي بسبب غياب الاستقرار. نتيجة لذلك توقفت العديد من الشركات والوحدات الإنتاجية عن العمل وعزوف المستثمرين الأجانب.

كما أن الشركات والوحدات الإنتاجية (على وجه الخصوص) في ليبيا تعاني من ضعف السيولة المالية، وعدم قدرتها في تنفيذ برامج التطوير المستهدفة، وبالإضافة إلى أن مستوى التشغيل في القطاع الصناعي منخفض للغاية، الأمر الذي تسبب في حدوث خسائر فادحة لمختلف الشركات، ما أدى إلى إقفال العديد من الشركات والمصانع.

إن تراجع القطاع الصناعي في السنوات الماضية، وعدم وضوح هويته يحتاج إلى وضع استراتيجية واضحة للنهوض بالقطاع، ولذا فإن الأولوية الان هي تحديد رؤية وطنية تعني بالنهوض بقطاع الصناعة.

ومن هنا جاء دور المجلس في صياغة استراتيجية تعني بإصلاح القطاع الصناعي في ليبيا مع مراعاة «الإنتاج الانظف»، والعمل على التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، وكذلك التقليل من المخاطر التي من الممكن أن تؤثر على حياة الانسان والبيئة.

وبناء على ذلك أصدر المدير العام قراره المرقم (29) لسنة 2023 بشأن تشكيل فريق عمل يتولى وضع استراتيجية وطنية لإصلاح القطاع الصناعي «نحو الإنتاج الانظف»، حيث ضم الفريق نخبة وطنية من المختصين والخبراء في قطاع الصناعة والبيئة والاقتصاد وكذلك من القطاع الخاص.

عمل الفريق على تحقيق الأهداف المناطة به وفق وثيقة المشروع والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

- وضع استراتيجية وطنية لتطوير القطاع الصناعي في ليبيا.
- تسليط الضوء على دور تقنيات الإنتاج الانظف في العمليات الصناعية.
- تطوير وتحسين التشريعات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي.
- نشر ثقافة إعادة تدوير المخلفات الصناعية.

ويمكن تلخيص المراحل التي مر بها الفريق أثناء عمله حسب المراحل التالية:

- مرحلة تجميع الدراسات والأبحاث ذات العلاقة.
- مرحلة اعداد الدراسة الأولية لإنشاء مركز الإنتاج الانظف.
- اعداد التقرير الأول لاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الصناعة.
- مرحلة اعداد استراتيجية التطوير التشريعي.
- التقرير النهائي وصياغة الاستراتيجية لبرامج التنفيذ النهائية.

♦ د.عبد الحميد عبد السلام الشريف

وتحقيقاً لذلك عقد الفريق عدد (23) اجتماعاً طيلة الفترة الماضية حتى تاريخه وعلى هامش أعمال الفريق، اقيمت ورشة عمل بعنوان «الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير قطاع الصناعة – نحو الإنتاج الانظف»، بتاريخ 14/08/2023، حيث تم فيها عرض أهم أسس مشروع الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير قطاع الصناعة، كذلك عرض لآفاق تطبيق الصناعات الخضراء واستخدام التقنيات الصديقة للبيئة.

وقد حضر الورشة عدد من المهتمين وذوي العلاقة وتم خلالها مناقشة العديد من المحاور التي تهدف إلى إثراء النقاش حول المشروع ونتائجه. من ناحية أخرى عقدت ورشة عمل تحت عنوان «الإنتاج الانظف وتقنيات المراقبة البيئية في قطاع الصناعة» وذلك على هامش معرض «ليبيا كلين» بتاريخ 12/12/2023، والتي حضرها العديد من الخبراء والمختصين وذوي العلاقة بالمشروع وخلصت إلى أهمية تضمين انشاء مركز للإنتاج الانظف ضمن مشروعات تطوير وإصلاح قطاع الصناعة.

أما في المرحلة الحالية يعمل الفريق على استكمال صياغة التقرير النهائي للاستراتيجية الوطنية واستكمال عرضه على ذوي العلاقة وفقاً لخارطة الطريق والبرنامج الزمني المقرر بالخصوص، وسيتم دعوة ذوي الشأن من الجهات الوطنية والدولية للاطلاع ومناقشة ما قام به فريق العمل قبل اعتماده النهائي.

دراسة مقارنة

السياسة الضريبية في ليبيا

◆ رائد عبد الرزاق القمودي

تعد الضرائب من أهم ادوات السياسة المالية، والمورد الرئيسي والأساسي الذي يعول عليه لتمويل الميزانية العامة، وهذا من بديهيات علم الاقتصاد، حيث أنه يجب لا يتعدى متوسط الانفاق الحكومي متوسط التحصيل الضريبي في المدى الطويل وإلا ستعجز الدولة عن الاستمرار في الإيفاء بالتزاماتها وتتعرض للافلاس، أي أنها بعبارة أخرى لن تستطيع المحافظة على الاستدامة المالية لاقتصادها.

هذا ما هو متعارف عليه عالميا وما ينفذ فعليا في جل اقتصادات العالم بطريقة أو بأخرى باستثناء الدول التي تتوفر لديها مصادر بديلة لتمويل الانفاق العام من خلال ما تتصل عليه من عوائد ناجمة عن إيرادات الموارد الطبيعية، وهنا يمكن الإشارة إلى الدول النفطية التى تنتشر فيها مثل هذه الممارسة السلبية والتي هي عرض من أعراض ما يعرف في الأدبيات بلعنة الموارد الطبيعية.

حيث تؤدي هذه الموارد تدريجيا إلى الاستغناء عن التقيد الصارم بالسياسات الضريبية المثلى ويترتب عن ذلك خسائر اقتصادية كبيرة تتمثل في تكلفة الفرصة الضائعة من التحصيل الضريبي من جانب ،وعدم القدرة على الحفاظ على الاستدامة المالية في المدى الطويل من جانب آخر.

تهدف هذه الورقة إلى تحديد مواطن الخلل والقصور في السياسات الضريبية المتبعة حاليا في ليبيا واقتراح سبل معالجات لها في ضوء ممارسات التطبيق الأمثل أو ما يعرف بال(Best Practice) في مجال وضع السياسات الضريبية، وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة مبسطة مع دول ذات طبيعة اقتصادية مشابهة، ودول أخرى تتبنى سياسات متطورة متطورة تتماهى مع الضوابط والقيود التى تشترطها السياسة المالية الرشيدة.

وفي هذا الصدد ستتم المقارنة في الجزئية الأولى من الورقة مع مجموعة من الاقتصادات تم اختيارها وفق معياري توفر الموارد الطبيعية والتطور الاقتصادي، بينما تقوم الجزئية الثانية بتبيان مواطن الخلل والقصور في السياسة الضريبية في ليبيا بشكل خاص، والسياسة المالية بشكل عام. وفي ختام الورقة يتم اقتراح مجموعة من المعالجات التي من شأنها رفع فاعلية السياسات المالية والضريبية المتعلقة بالشأن الليبي.

ب. مقارنة بين السياسة الضريبية في ليبيا ومجموعة من الدول :

تتم المقارنة مع أربع مجموعات من الاقتصادات المتشابهة في الطبيعية الاقتصادية والتطور الاقتصادي مقسمة كالتالي:

اقتصادات دول عربية لديها موارد طبيعية .

المجموعة	الدولة	الانفاق الحكومي	الإيراد الحكومي	
			الإيراد الضريبي	إيراد الموارد الطبيعية (الريع)
0	ليبيا	٪69	٪0.5	٪70
1	السعودية	٪29	٪8	٪25
	الإمارات	٪13	٪1	٪17
	الجزائر	٪21	٪6	٪16
2	مصر	٪8	٪13	٪5
	تونس	٪18	٪20	٪2.2
	الأردن	٪19	٪15	٪0
3	الولايات المتحدة	٪15	٪10	٪0.6
	استراليا	٪21	٪24	٪0.2
	النرويج	٪27	٪23	٪7
4	فرنسا	٪25	٪25	٪0
	المملكة المتحدة	٪23	٪25	٪0.6
	تركيا	٪15	٪18	٪0.3

اقتصادات دول عربية ليس لديها موارد طبيعية .

اقتصادات دول غربية لديها موارد طبيعية.

اقتصادات دول غربية ليس لديها موارد طبيعية .

1. نلاحظ أنه في المجموعة الأولى المكونة من السعودية والإمارات والجزائر، أن نسبة الانفاق الحكومي من الناتج الاجمالي المحلي لا تتجاوز الحد الأمثل الذي تقترحه أدبيات علم الاقتصاد وفق نظرية منحنى ران Rahn's Curve والتي تبين أن نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج الاجمالي المحلي التي تحقق أكبر قدر من النمو الاقتصادي تقع ما بين 15 إلى 25٪، وذلك باستثناء السعودية التي تتجاوز فيها هذه النسبة الحد المسموح به بمقدار 4٪.كما نلاحظ اعتماد السياسة المالية لهذه الدول بشكل كبير على الريع المتأتي من عوائد الموارد الطبيعية، وانخفاض الإيرادات السيادية المتمثلة في العوائد الضريبية.

2. فيما يتعلق بالمجموعة الثانية المكونة من مصر وتونس والأردن، نلاحظ تقيد السياسة المالية لهذه الدول بالحد الأمثل من الانفاق العام، حيث كانت النسب 8٪ و18٪ و19٪ على التوالي، وتحقيق وفر مالي في الميزانية، باستثناء الأردن التي تمول 4٪ من ميزانيتها بالعجز.كما نلاحظ ارتفاع نسبة الايرادات الضريبية في تونس والتي بلغت 20٪ من الناتج الاجمالي المحلي.

3. في المجموعة الثالثة المكونة من الولايات المتحدة واستراليا والنرويج، وهي دول مرتفعة الدخل ولديها موارد طبيعية هائلة، نجد أنه لا يوجد اعتماد مطلقا على ريع الموارد الطبيعية باستثناء النرويج التي تبلغ نسبة الريع فيها حوالي 7٪ من الناتج الاجمالي المحلي، وتجدر الملاحظة أن جل هذه النسبة توجه إلى صندوق النرويج السيادي الذي يقوم باستثمار هذه العائدات لتحقيق المزيد من العوائد الاقتصادية التي يستخدم جزء بسيط منها فقط في تمويل الميزانية العامة.وكما تبين الأرقام فإن الدول الثلاث تتقيد بشكل كامل بالحد الأمثل للانفاق الحكومي.

4. المجموعة الرابعة تتكون من فرنسا والمملكة المتحدة وتركيا، وهي دول مرتفعة الدخل لا تتوفر لديها موارد طبيعية بشكل كبير، ونجد هنا أن الانفاق العام يتقيد بالخد الأمثل الذي تنص عليه التظرية الاقتصادية، وأن تركيا تمول حوالي 3٪ فقط من الانفاق العام بالعجز.

5. أما الوضع في ليبيا فهو بعيد كل البعد عن ما تقترحه النظريات الاقتصادية بشأن السياسات المالية والضريبية، حيث نجد الانفاق العام يقترب من ثلاثة أضعاف الحد المسموح به من جانب، ومن جانب آخر اعتماد شبه كامل على الموارد الطبيعية في تمويل الانفاق العام والذي يجعل من ليبيا الدولة الريعية رقم واحد في العالم، وذلك بالرغم من أن القوانين والتشريعات النافذة تتماهى مع المعايير الدولية المثلى بالخصوص.

ج. مواطن القصور والخلل في الواقع الحالي للسياسات المالية والضريبية في ليبيا:

1. التوسع في الانفاق العام في ظل عدم وجود سياسات اقتصادية سليمة مبنية على أسس واضحة وتخدم أهداف محددة.

2. ضعف التحصيل الضريبي والجمركي الناجم عن عدم استتباب الأمن واستشراء الفساد في كافة المناحي الاقتصادية.

3. انحسار دور الدولة وفقدان السيطرة الفعلية على مجريات الأمور.

د. مقترحات وتوصيات ختامية:

1. وضع استراتيجية/رؤية اقتصادية للدولة يتم من خلالها تحديد دالة المنفعة المجتمعية والأهداف متوسطة وبعيدة الأمد، وتوحيد وتكامل السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) في برنامج عمل مؤطر زمنيا بأهداف محددة وقابلة للقياس.

2. تفعيل دور الجهات المناطة بتحصيل الايرادات السيادية (الضرائب والجمارك) والمسآلة القانونية وتطبيق العقوبات على المخالفين.

استراتيجية التحول الرقمي

للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتـــ

نبذة عامة

يشهد العالم اليوم تركيزاً واهتماماً غير مسبوقين على استخدام التكنولوجيا الرقمية في جميع مناحي الحياة، حيث أجمع الخبراء بأن المؤسسات التي لا تستفيد من الثورة الرقمية سوف تختفي عاجلاً أو أجلاً. ومن هذا المنطلق بدأ الاهتمام الكبير من قبل الشركات والمؤسسات بالتحول الرقمي وإستراتيجياته والحرص على المواكبة المستمرة لتطوراته.

التحول الرقمي يتجاوز مجرد إضافة مكونات جديدة من التكنولوجيا المادية أو البرمجية، ليشمل تغيير ثقافة المؤسسات، والتدريب المستمر لرفع كفاءات الأفراد، وإعادة هيكلة وتبسيط الإجراءات، ثم يأتي دور التكنولوجيا الحديثة لرفع مستويات الأداء وتقديم الخدمات وتسويق المنتجات بشكل أفضل.

يركز هذا المشروع على تطوير إستراتيجية التحول الرقمي للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وترسم خارطة طريق التحول الرقمي لثلاث سنوات 2023-2025.

أهداف المشروع

تم تحديد أربعة أهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الرقمي في المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي كالتالي:

1 – توفير بيئة عمل رقمية آمنة تمكن المجلس من تقديم أفضل الخدمات حسب المعايير الدولية.

2 – تعزيز قدرات ومهارات الموظفين لتحسين الأداء باعتماد واستخدام التقنيات الرقمية الحديثة.

3 – اعتماد البيانات كمصدر أساسي لتقديم أفضل الاستشارات ودعم اتخاذ القرارات.

4 – تبسيط الإجراءات وتقديم الخدمات عبر منصة رقمية موحدة.

الرؤية

تتلخص رؤية مشروع التحول الرقمي للمجلس في البيان التالي: «توفير بيئة عمل رقمية مستدامة تواكب التطور العالمي وتمكن المجلس من تقديم أفضل الاستشارات للحكومة ومؤسسات الدولة»

مسارات التحول الرقمي

لتحقيق الأهداف الاستراتيجية تم تحديد ثلاث مسارات رئيسة للتحول الرقمي:

1 – مسار تطوير البنية الرقمية الأساسية

2 – مسار تطوير قدرات الموارد البشرية

3 – مسار تطوير

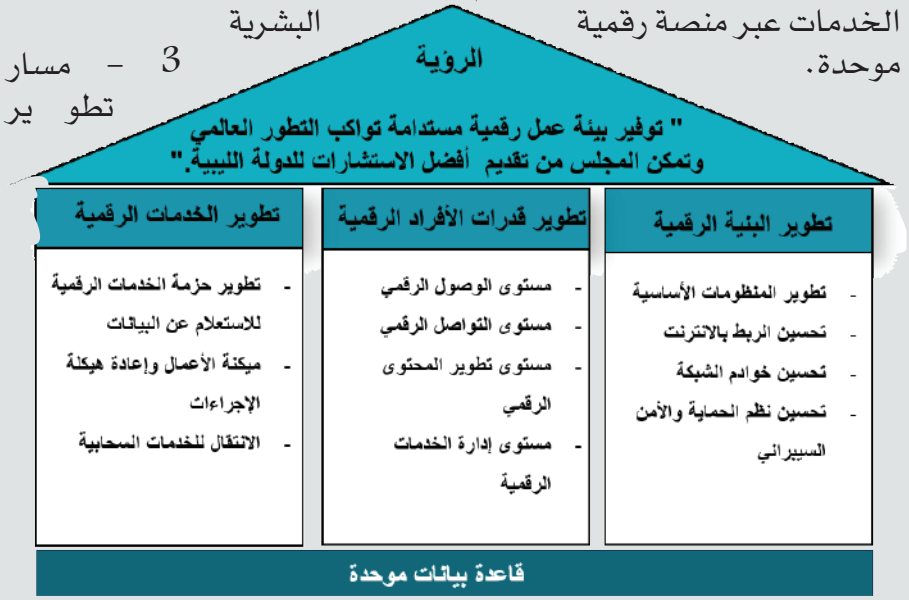

ماعي 2023-2025

الخدمات الرقمية

لكل من هذه المسارات تم تحديد مجموعة من المبادرات ثم وضعها في خارطة الطريق التنفيذية كما سنوضح لاحقا.

خارطة الطريق التنفيذية

خارطة طريق التحول الرقمي ترسم مسار التحول الرقمي لثلاث سنوات كالتالي:

تركز خارطة طريق في السنة الأولى على تطوير البنية الأساسية الرقمية وإطلاق الحزمة الأولى من الخدمات الرقمية والتي تشمل خدمات الاستعلام واستخدام برامج ميكروسوفت 365، بينما تتم الانتقال في السنة الثانية الى توحيد قواعد البيانات واطلاق نظام إدارة

الموارد الموحد (ERP system). في السنة الثالثة نخطط للانتقال الى مشاركة البيانات مع الشركاء المحليين واستخدام الخدمات السحابية.

تم تحديد سبع مبادرات رئيسية للسنة الأولى تهدف بشكل مباشر إلى تحسين النضج الرقمي وتطوير البنية الأساسية لتقنية المعلومات وأمن المعلومات. كما سيتم في هذه المرحلة تطوير الحزمة الأولى من الخدمات الرقمية.

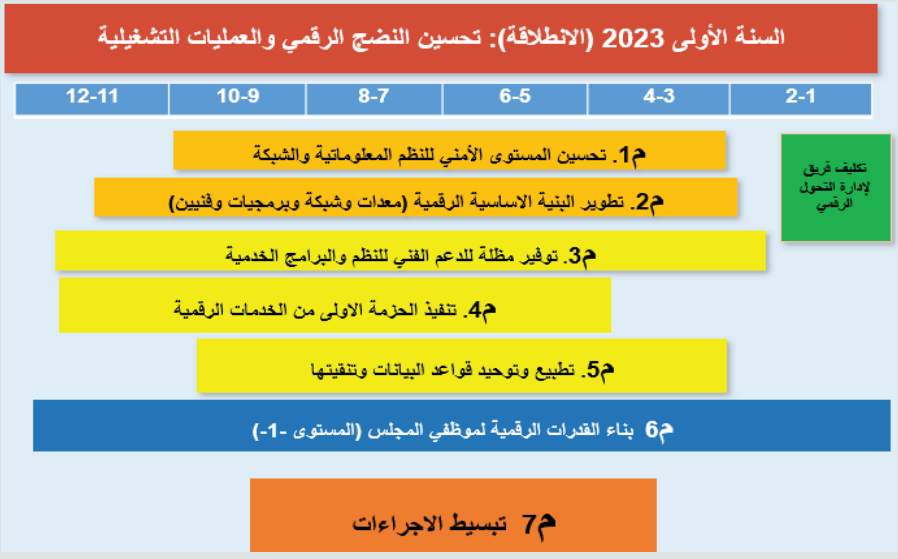

الاستراتيجية في ارقام

تقسم الاستراتيجية الى رؤية وأهداف استراتيجية، ومسارات عمل ومبادرات ومشاريع.

الخاتمة

قدمنا في هذه الإضاءة نبذة عن استراتيجية التحول الرقمي للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي للفترة 2023-2025. تم تحديد أربعة أهداف استراتيجية ثلاث مسارات رئيسية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وفي كل مسار تم دراسة الوضع الراهن واقتراح مجموعة من التوصيات تم تحويلها لمجموعة من المبادرات ومشاريع لتسهيل عملية التحول الرقمي.

هذه المبادرات ثم وضعها في خارطة طريق تنفيذية على ثلاث مراحل.

المرحلة الاولى (مرحلة الانطلاقة): وتشمل ثماني مبادرات لتطوير البنية الأساسية لتقنية المعلومات وتحسين مستوى أمن المعلومات، ورفع كفاءة الموارد البشرية، وتحديد الحزمة الأولى من الخدمات الرقمية.

المرحلة الثانية (مرحلة تكامل النظم): تركز على تكامل النظم والعمل على تطوير قاعدة بيانات موحدة والوصول إلى تطبيق نموذج عمل خال من الأوراق.

المرحلة الثالثة (مرحلة التميز المؤسسي): والتي نطمح أن يصل خلالها المجلس إلى مستوى الريادة في التحول الرقمي ويستخدم أفضل التقنيات الرقمية الحديثة في تأدية أعماله وتقديم خدماته.

التقرير النهائي لفريق مشروع

إعداد تشريع التعامل الإلكتروني في ليبيا

تنفيذاً لقرار السيد مدير عام المجلس رقم (05) لسنة 1202ميلادية بشأن تشكيل فريق مشروع إعداد تشريع للتعامل الإلكتروني في ليبيا.

شرع الفريق المشكل بموجب القرار المشار إليه أعلاه في تنفيذ المهام المسندة إليه منذ صدور القرار وذلك اعتباراً من تاريخ 1202/21/5 ميلادية ملتزماً بالوثيقة المعتمدة للمشروع ومراحل العمل والأطار الزمني المحدد لكل مرحلة من مراحل المشروع.

حيث عُقد الاجتماع الأول للفريق بتاريخ 5 /2202/21 ميلادية وتولى بعدها عقد سلسلة من الاجتماعات الدورية حيث بلغ عدد الاجتماعات (9) خُصصت للتباحث والنقاش حول تنفيذ المشروع ومتابعة الأعمال المنجزة وغيرها من المسائل ذات العلاقة بالمشروع.

◆ إعداد:
أ.خليفة محمد جدّول
رئيس الفريق

هذا وقد توخى فريق العمل أثناء تنفيذ المشروع اعداد مشروع قانون يلبي احتياجات الواقع المحلي ويؤذي الى تشجيع وترسيخ المعاملات الالكترونية في بيئة مقننة ولذلك فقد قام فريق العمل العمل بتجميع عدد من الوثائق الاسترشادية والمباديء النظرية الصادرة عن منظمات دولية متخصصة كما قام بالأطلاع على عدد من التجارب الرائدة والتشريعات المقارنة في عدد من الدول العربية بالأضافة إلى دراسات واعمال سابقة قام بها عدد من الجهات الوطنية الا إنها لم تكلل بالنجاح التام ولم يكتب لها أن ترى النور.

وقد اثمرت جهود فريق العمل وابحاثه ومناقشاته المستفيضة في نهاية المطاف الى التوصل إلى صياغة مسودة مشروع قانون لتنظيم التعاملات الالكترونية يستجيب لحاجات الواقع العملي ويلبي طموحات سوقٍ التجارة الالكترونية وتطلعات التعامل الالكتروني مستقبلاً ويكون قابل لتنفيذ والتحديث والتطوير مستقبلاً لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال التعامل الالكتروني.

هذا ومن المهم الاشارة الى ان مشروع القانون يأتي في (98) ثمان وتسعون مادة مقسمة على عدد تسع فصول خصص كل فصل منها لموضوع من الموضوعات المرتبطة بالتعامل الالكتروني وتشكل جزء منه وذلك وفقا للاتي:

الفصل الأول ويحتوي على سبع مواد خُصص للتعريفات وتحديد اهداف القانون ونطاق سريانه.

الفصل الثاني ويحتوي على ثمانية عشر مادة خُصص للتوقيع الالكتروني والمحررات الالكترونية واضفاء الصباغة القانونية عليها وتحديد الضوابط والمسؤلية المترتبة عليها.

الفصل الثالث ويحتوي على ستة عشر مادة خُصص للتصديق الألكتروني وتحديد الجهة المختصة بالتصديق الالكتروني وتحديد مسؤلية ودور مقدمي خدمات التصديق الالكتروني والضوابط والأجراءات المنظمة لذلك.

الفصل الرابع ويحتوي على أربعة عشرة مادة خُصص للمعاملات الالكترونية وتحديد ماهيتها وكيفية إجرائها وفقاً للقانون وتحديد الآثار والمسؤليات المترتبة عليها بالنسبة لطرفي المعاملة (البائع/المشتري)

الفصل الخامس ويحتوي على أثني عشر مادة خُصص لعمليات الدفع الالكتروني وتحديد طرق الدفع المعتمدة ومسؤلية المتعاملين الكترونياً ودور المصارف والمؤسسات المالية في هذا المجال باعتباره جزء مكملاً للتعامل الالكتروني .

الفصل السادس ويحتوي على ستة مواد خُصص لحماية البيانات الخاصة بالمتعاملين بالطرق الالكترونية وضمان خصوصيتها وعدم السماح بافشائها أو نشرها أو الأفصاح عنها أو تداولها أو استخدامها بطرق غير شرعية قد تضر بمصالح المتعاملين وتحديد مسؤلية الجهات ذات العلاقة في حماية هذه البيانات.

الفصل السابع ويحتوي على أربع وعشرين مادة خُصص لتجريم بعض الأعمال والممارسات السلبية التي قد ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون بقصد الأضرار بمصالح المتعاملين أو تحقيق كسب مادي باستخدام وسائل وطرق غير مشروعة وتحديد العقوبات الرادعة لمثل هذه الأعمال والممارسات.

الفصل التاسع ويحتوي على خمس مواد خُصص للأحكام العامة المرتبطة بتنفيذ القانون ودخوله حيز النفاذ وتحديد علاقته بالقانون المدني والتجاري وقانون العقوبات واصدار اللائحة التنفيذية ومنح صفة مأموري الضبط القضائي لمتابعة تنفيذ القانون.

وأخيراً وليس بأخر فأن فريق العمل بالمشروع أذ يضع بين أيديكم هذا الجهد فأنه يتمنى أن يحال إلى الجهات المختصة لأتخاذ الأجراءات اللازمة لأصداره في أقرب وقت ممكن نظراً للحاجة الماسة لمثل هذا القانون في السوق المحلي ونظراً لما سيمثله من دور كبير في تهيئة بيئة العمل وتقنين استعمال التكنولوجيا والحد مما قد يترتب على الاستمرار في التعامل الالكتروني دوني وجود تشريعات تنظم هذا المجال.

وختاماً فأنه من المهم الأشارة إلى أن وثيقة المشروع قد تضمنت عقد ورشة عمل لاستعراض نتائج عمل الفريق ورغم أن فريق العمل على استعداد تام لاعداد لهذه الورشة وتنظيمها والمشاركة فيها فأنه لا يرى ضرورة لذلك.

واحات التكنولوجيا

طريق إلى التطور التقني ودعم الابتكار

واحات التكنولوجيا (حدائق التكنولوجيا) أو الحدائق التقنية (Techno Parks) هي مناطق مخصصة لتطوير وتعزيز المنتجات والخدمات القائمة على التكنولوجيا وذلك بتوفير البنى التحتية والمرافق والخدمات التي تعمل على دعم الابتكار وريادة الأعمال، ونشأ مفهوم حدائق التكنولوجيا في ستينيات القرن الماضي عندما بدأت بعض الجامعات ومعاهد البحوث في الولايات المتحدة الامريكية باتلعاون مع الشركات الخاصة في مجال تطوير وتصنيع بعض المشاريع العملية والبحوث لتصبح ذات جدوى اقتصادية من خلال تسويق منتجاتها.

ومنذ ذلك الوقت، انتشرت حدائق التكنولوجيا في جميع أنحاء العالم، وخاصة في آسيا، حيث استثمرت دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين والهند وسنغافورة بقوة في إنشاء مجمعات تكنولوجية لتعزيز نموها الاقتصادي وقدرتها التنافسية، وكان للحدائق التكنولوجية الفضل الكبير في توليد فرص عمل كثيرة وجيدة وتنمية الدخل والصادرات وتشجيع براءات الاختراع والشركات الناشئة، فضلا عن تعزيز التنمية الإقليمية والرعاية الاجتماعية وتطور مفهوم حدائق التكنولوجيا بمرور الوقت ليتكيف مع الاحتياجات والتحديات المتغيرة في الاقتصاد العالمي، وأصبح في بعض الدول ركيزة من ركائز الاقتصاد القومي لهذه الدول حيث ركزت على تحفيز التنمية الإقليمية والقدرة التنافسية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق مزيد من فرص العمل.

الإقتصاد الليبي ((حالة هشة))

قد أرتبط الاقتصاد الليبي ارتباط كامل ومن منذ أمد طويل بمورد النفط، فبلغت نسبة مساهمة النفط اكثر من 96٪ من إجمالي الإيراد العام، وأكثر من 90٪ من إجمالي صادرات الدولة، فاعتماده على النفط كمورد وحيد أسهم في إقصاء القطاعات الأخرى الإنتاجية ((الصناعية والزراعية)) والخدمية ،الأمر الذي جعله اقتصاد إقصائي مبني على مورد وحيد ((النفط)) كما أن الاقتصاد الليبي ونتيجة تبني الدولة لعقود خلت النظام الإشتراكي ساهم وبشكل كبير في إثقال كاهل الدولة اقتصاديا مما تسبب رفع الانفاق العام بشكل مخيف، ومن جانب آخر قضى على القطاع الخاص بشكل شبه كامل على أعتبار أن الدولة هي المتحكم في عوائد الريع .

نلاحظ في الشكل التالي مدى تأثر الناتج المحلي بناتج المورد الوحيد للدولة ألا وهو النفط .

لذا وجب البحث عن بدائل أخرى للنفط تساهم في تنوع الناتج المحلي لتقليل التاثير الكبير للنفط وللديمومة والاستمرار حيث أن النفط ثروة ناضبة وهذا يحثنا على بناء اقتصاد متنوع بديل يغيير من الوضع المتأزم الضعيف للأقتصاد الليبي، ومن خلال الاطلاع على العديد من تجارب الدول، تبين أن الاقتصاد المبني على المعرفة يمكن ان يكون قاعدة صلبة لأصلاح الاقتصاد الليبي، خصوصا ان تم تطعيمه بالمعرفة التكنولوجية المتطورة ونقل التقنية لتكون احد المداخيل التي تساهم في الناتج المحلي، من هنا جاءت فكرة أنشاء واحات للتكنولوجيا تكون منطلق لنقل وتوطين التكنولوجيا في ليبيا وكمورد أخر من الموارد التي تساهم في دعم الاقتصاد وتوفير وظائف عمل وتشجع القطاع الخاص على النمو والعودة للواجه كداعم ورافد للاقتصاد، ولأجل ذلك قام المجلس بوضع استراتيجية إنشاء واحات التكنولجيا، وضعت لها رؤية ورسالة ومرتكزات اساسية.

استراتيجية إنشاء واحات التكنولزجيا :

تقوم هذه الاستراتيجية على تكوين واحات تكنولوجية بمناطق ذات طبيعة خاصة تستضيف الشركات العالمية المتخصصة في التكنولوجيا المتطورة، وندعم شبكة من الشركات والمشاريع التقنية الناشئة من خلال حضانة وتمويلها، وتوفير التدريب اللازم على مجموعة متنوعة من برامج ريادة الأعمال، بحيث نساهم بشكل رئيسي في تطوير الاقتصاد القومي، وتعزيز الابتكار وتوطين التقنية.

رؤية الاستراتيجية :

إنتاج المعرفة وتحويلها إلى قيمة اقتصادية، وذلك بتأسيس حدائق التكنولوجيا لتساهم في بناء اقتصاد إبداعي قائم على المعرفة وقادر على المنافسة محليًا وإقليميًا وعالميًا.

رسالة الاستراتيجية :

البحث عن المواهب وتنميتها وتطوير قدراتها ومساعدتها في إعداد رؤى ودراسات جدوى أعمال تستقطب الاستثمار لتكوين شراكات قادرة على التنافس في صنع منتجات أو تقديم خدمات مستفيدة من الموارد والقدرات المحلية والتقدم التكنولوجي العالمي.

الأهداف العامة للإستراتيجية

1. تقديم برامج تعليمية بمواصفات عالمية: واحات التكنولوجيا توفر برامج تعليمة عالية الجودة بتأسيس جامعات عالمية المعايير.

2. تطوير بيئة ريادة أعمال ابتكارية: إعتماد أفضل الممارسات الدولية لخلق بيئة عمل ريادية وابتكارية.

3. أنشاء اقتصاد قائم على المعرفة: المساهمة في خلق اقتصاد معرفي مبني على تعزيز ثقافة الابتكار والقدرة التنافسية.

مرتكزات الاستراتيجية :

ومن أجل تكون واحات للكنولوجيا لابد لها من استراتيجية متكاملة الاركان تفضي إلى بناء واحات للتكنولجيا داخل مناطق ذات طبيعة خاصة، حيث تم اعداد استراتيجية انشاء الواحات التكنولوجيا على ثلاثة ركائز اساسية تتمثل في /

الركيزة الأولى / التعليم العالي والبحث العلمي.

الركيزة الثانية / ريادة الاعمال .

الركيزة الثالثة / الاقتصاد المبني على المعرفة .

وتم دراسة وتحليل الركائز الثلاثة في ليبيا ووضع استراتيجيات لها لتكون الاستراتيجية الشاملة لإنشاء واحات التكنولوجيا.

المبادئ المكونة للركائز الاساسية /

- مبادئ التعليم العالي والبحث العلمي /
- انشاء جامعات ومعاهد عليا متميزة في مجالات تقنية المعلومات وادارة الاعمال والريادة .
- التعاون مع بعض الجامعات الأجنبية المرموقة لتوطين بعض برامجهم التدريبية المتخصصة وكذلك جزء من مقرراتهم للدراسات العليا.
- نقل نوعية للجامعات لتصل الى ان تصنف من أفضل 100 جامعة في العالم.
- مبادئ ريادة الأعمال /
- انشاء حاضنة اعمال تتوفر فيها الإمكانيات اللازمة لتدريب وتوفير الوسائل لتحفيز الأفكار الإبداعية للشباب ونقل الأفكار الى منتجات.
- الدعم الفني والمادي لإنشاء مجموعة من الشركات الصغرى والمتوسطة في مجالات تقنية المعلومات والخدمات. ونواة لشركات تقدم خدمات لشركات دولية.
- مبادئ الاقتصاد المبني على المعرفة /
- وضع خطة للاستفادة من قانون المناطق الحرة وقانون المدن البديلة. وكذلك دراسة وتبني هيكليات وقوانين مناطق التنمية الاقتصادية المتميزة في العالم.
- التعاون مع المجالس التشريعية والجهات التنفيذية لإصدار قوانين ولوائح تؤسس هذه المناطق.

وكل هذه المبادئ للركائز الاساسية تتمحور حول إشراك القطاع الخاص كلاعب اساسي في تنمية وتطوير واحات التكنولوجيا.

نقل التكنولجيا :

ولنجاح هذه المرتكزات لابد من عملية لنقل التكنولوجيا مترابطة ما بين مكونات استراتيجية إنشاء واحات التكنولوجيا من خلال /

- مؤسسات منتجة للكنولوجيا /
  - جامعات متخصصة.
  - مراكز بحثية متطورة.
  - شركات دولية تقنية.
- آليات نقل التقني /

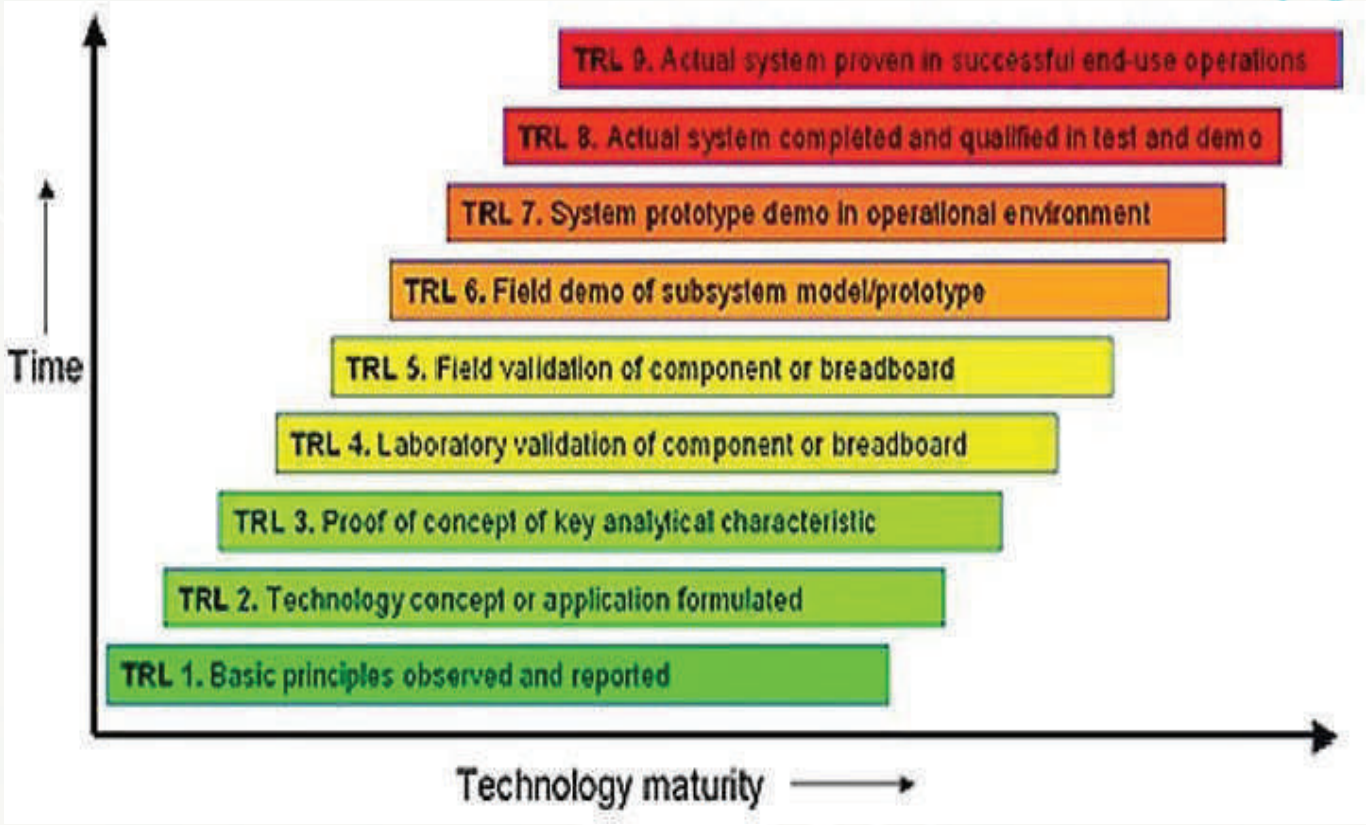

- واحات تكنولوجية (حدائق علوم)
- مراكز للإبتكار
- مكاتب النقل ((داخل المناطق ذات الطبيعة الخاصة التكنولوجية))

- المؤسسات المهتمة والباحثة /
- شركات صغرى ومتوسطة
- شركات ناشئة
- شركات كبرى محلية

كما في الشكل التالي /

أسس نقل التكنولوجيا

يجب أن تترجم نتائج البحوث من الجامعات والمؤسسات البحثية إلى مستوى جاهزية مناسب لهذه الشركات الباحثة عن التقنية عبر آليات نقل التكنولوجيا كواحات التكنولوجيا ((حدائق العلوم)) ومكاتب نقل التكنولوجيا بالمناطق ذات الطبيعة الخاصة حتى تتمكن من تطبيقها في مستوى قابل للاستخدام. حيث أن جاهزية التكنولوجيا تقاس بمقياس نضج التكنولوجيا مكون من 1 إلى 9 مستويات حسب ما يوضحه الشكل التالي لمستوى النضج أو الجاهزية ((مقياس النضج – الجاهزية- لوكالة ناسا)) بما يعرف بـ ((TRLs)) فكلما ارتفع المستوى ارتفعت الجاهزية للتقنية لاستخدامها من قبل المصنعين والمبرمجين.

مقياس RTLs للنضج التكنولوجي

حيث يعتبر النضج أو الجاهزية التكنولوجية المفتاح الآمن للإبتكار سواء للشركات التقنية أو المؤسسات البحثية، لذا من الضروري إجراء تقييم منهجي للنضج التكنولوجي، حيث يعد استخدام مقياس TRLs معيارًا دوليًا. ونجحت كثير من الشركات التقنية في تطوير منتجاتها وخلق سوق تنافسي ودعمت افراد رواد ومبدعين من خلال استخدام مقياس النضج التقني مما حدى بكثير من الشركات الكبيرة ومراكز التكنولوجيا وحتى الوكالات الحكومية تبني هذا الأسلوب لتقييم التقنيات التي تطورها، وهذا بالضرورة يدعونا إلى تبني هذا المقياس للتحول التكنولوجي والوصول الى الجاهزية للمجالات التقنية المختارة في الوحات التكنولوجية.

دور القانون في تحقيق التنمية المستدامة

◆ أسامة علي مدلل
مدير مكتب الشؤون القانونية

لا يختلف اثنان في أن أولى دعائم الدولة القوية اقتصادياً والمتقدمة معرفياً والمستقرة سياسياً هو « القانون » . فبدونه لن يتحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي تتحرك فيه المشاريع والبرامج والسياسات الرامية إلى النهوض بالدولة . وبدونه لن تُحفظ الحقوق وتُفرض الواجبات، وبدونه لن يتم تنظيم توزيع وتسخير المال العام تحقيقاً للنهضة الاقتصادية . بل انه وفوق كل ذلك لن تتحقق الشفافية في إدارة شؤون الدولة وعوائدها .

فبناء السلام المحلي يتطلب النصوص القانونية الرادعة .

وتحقيق العدالة في توزيع الثروة يُضبط بالقانون ;

وصون المال العام يُفرض بالقانون ;

وتنظيم إدارة الشأن العام لا يكون إلا بالقانون ;

وإنفاذ الحوكمة والشفافية يُترجم عملياً من خلال القانون ;

واستجلاب رؤوس الأموال الخارجية وتحفيز رؤوس الأموال المحلية يُضمنان بالقانون .

من هذا المنطلق كان تركيز الدولة الناجحة على تطوير أنظمتها التشريعية ومتابعتها على الدوام تحسيناً وتعديلاً وإلغاءً للوصول إلى تشريعات لا ينفذ منها الفساد ولا تسمح بضياع ثروات الدولة هباءً .

هذا الحرص على القانون يتجلى واضحاً في التوجه الدولي منذ عقود إلى فرض مراجعة القوانين وتحسينها لتتلاءم مع كافة الجوانب في حياة المجتمع، فكان ان حرصت اتفاقيات معينة على تطوير التشريعات المالية، وحرصت أخرى على تطوير التشريعات البيئية، وقامت اتفاقيات ثالثة بالتشديد على تطوير التشريعات الجنائية، الخ . بل ان إحدى أهم الاتفاقيات الدولية في الربع قرن الأخير، (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC) ألزمت الدول الأطراف [ومنها الدولة الليبية] على إجراء مراجعات شاملة لقوانينها التي قد ينساب منها الفساد الإداري أو المالي بشكل مباشر أو غير مباشر ; سواءً التشريعات المالية أو الجنائية أو الوظيفية . وهو ما عكف المجلس على القيام به بالتعاون مع لجنة قانونية شُكلت من مدير المعهد العالي للقضاء في 2010م.، وبتكليف من الحكومة الليبية يومها .

ولأن النواحي المالية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية آخذٌ بعضُها برقاب بعض، فإن التنمية المستدامة الحقيقية لا تكون إلا «شاملة» لا مجتزأة . والأداة الفعالة الرئيسية في الربط بين سياسات الدولة المختلفة والقطاعات المتعددة هي «القانون» .

وعليه فيمكن القول بأن القوانين هي الرافعة الرئيسية في عملية التنمية المستدامة . وهي تؤدي هذا العمل من وجهين :

حماية ثروات الدولة لتسخيرها في البناء التنموي

لا يمكن أن تتم حماية المال العام وموارد الدولة المخصصة لتنفيذ مشاريع التنمية إلا بالقوانين . فالقانون هو ما يحدد جهة إنفاق الموارد العامة وآلية الإنفاق وطرق مراقبة عمليات الانفاق وكيفية صون هذه الموارد ومنع هدرها . صحيح ان جهات إنفاذ القانون يُلقى على عاتقها وضع النصوص القانونية موضع التنفيذ، لكن هذه المؤسسات تحتاج إلى قوانين متطورة تشتغل عليها، بل انها هي نفسها ينبغي ان تنظم بتشريع واضح ودقيق يراعي دور هذه المؤسسات ومسؤوليتها الوطنية ويوزع الاختصاصات والصلاحيات بينها منعاً للتداخل وضماناً لحسن سير المرافق العامة . ومن أمثلة هذه التشريعات في ليبيا :

- قانون العقوبات الليبي، الصادر في 1953م.
- قانون النظام المالي للدولة ولوائحه، الصادر في أكتوبر 1967 .
- قانون الجرائم الاقتصادية رقم (2) لسنة 1979م.
- قانون رقم (6) لسنة 1985م بشأن تجريم الوساطة والمحسوبية .
- قانون رقم (3) لسنة 1986م بشأن من أين لك هذا ؟!
- القانون رقم 2 لسنة 2005 م، بشأن مكافحة غسل الأموال.

● لائحة العقود الإدارية الصادرة بالقرار رقم (563) لسنة 2007م.
● قانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن ضريبة الدخل .

وبالتالي فالقانون يبين كيف تجبى أموال الدولة، وما هي أوجه الإنفاق اللازمة، ومن المسؤول عن هذا الإنفاق، وضوابط الإنفاق، والعقوبات الواجب إيقاعها على من يسيء التعامل مع موارد الدولة .

إنشاء الكيانات التي تتولى تنفيذ مشاريع التنمية وكذلك الاستثمار

إذا كانت القوانين هي القاعدة التي تستند عليها حركة التنمية، فإن الأداة الفعالة لها هي المؤسسات التي تضع استراتيجية الدولة وسياساتها المختلفة ومشاريعها موضع التنفيذ في كافة المجالات . وهذه المؤسسات يتطلب تأسيسها وتفعيلها قوانين تتسم بالوضوح والتبسيط والدقة والرؤية العصرية، حتى تضمن تحقيق الغايات التي من أجلها أُسست تلك الأجسام . هنا يأتي دور القانون ليصحح المسار الذي سارت عليه الدولة منذ سنوات، وذلك بأن وضع المشرع الوطني تشريعات تستجيب للتطور في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية بما يخدم ليبيا ويُدخلها في المنظومة الدولية ويخلق شراكات قوية مع الدول الأخرى ويفتح الباب أمام رؤوس الأموال لتسهم في عملية البناء الجديدة للدولة، في محاولة للخروج من النهج الاقتصادي غير الناجح الذي استمر لأكثر من ربع قرن .

فالدولة الليبية ومنذ ستينيات القرن الماضي كانت قد انتهجت فلسفة الإنفاق العام الريعي وصممت قوانينها على هذا الأساس . هذا الإنفاق لم يفلح في خلق اقتصاد قوي بقدر ما أدى الى خلق أزمات إجتماعية وإقتصادية، خاصةً وان هذا الإنفاق ازداد صعوبةً على الدولة مع الأيام وبزيادة عدد السكان وتضخم إنفاقها بسبب كبر حجم القطاع العام الذي استهلك الجزء الأكبر من ميزانيات الدولة على مر السنين . وبالتالي «فالعقد الاجتماعي» هنا تأسس على قاعدة واهية هي : إنفاق الدولة الريعية على مواطنيها دون إلزامهم بالإسهام في تنمية اقتصاد بلدهم . والتشريعات التي قامت بحراسة وتوطيد هذا العقد الاجتماعي كان لها دور في فشل تنمية الدولة .

وبالتالي فمن الطبيعي ان ينهار العقد الاجتماعي ونشهد ما حصل في 2011م. والنتيجة النهائية كانت (توقف عجلة التنمية) .

وعليه، فإن من أهم الأسس الإدارية التي خلقتها تشريعات العقود الماضية كانت :

● خلق قاعدة عريضة من البيروقراطية.
● إيجاد شريحة عريضة من شركات القطاع العام وغياب تشريعات القطاع الخاص إلى حد كبير .

وبحسب تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2018م الذي يظهر نسبة الانفاق من إجمالي الدخل العام خلال الفترة من 2001 الى 2018 تأتي ليبيا في المرتبة الأولى بنسبة 77٪ من إجمالي الدخل . (تقرير التنمية البشرية العربية هو دراسة معدة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2018 يُعد إطاراً عاماً يرمي الى صوغ المفاهيم التي يمكن الاسترشاد بها عند وضع تقرير التنمية البشرية العربية) .

هذا الإخفاق في فهم دور ومسؤولية الدولة والفلسفة التشريعية الخاطئة تنبه له المشرع في وقت متأخر وعملت الدولة على تصحيحه من خلال جملة من القوانين التي لا يمكن إعتبارها (حزمة إصلاحات)، لأنها جاءت على فترات وأحياناً دون تنسيق بينها، منها :

● القانون رقم 9 لسنة 2010 م بشأن تشجيع الاستثمار ولائحته التنفيذية .
● القانون رقم 11 لسنة 2010 م بشأن سوق المال ولائحته التنفيذية .
● القانون رقم 23 لسنة 2010 م بشأن النشاط التجاري ولائحته التنفيذية.
● قرار مجلس الوزراء رقم 517 لسنة 2013 م بإنشاء صندوق إبداع للمشروعات الصغرى والمتوسطة .
● قرار مجلس الوزراء رقم 518 لسنة 2013 م بإنشاء صندوق ابتكار للمشروعات الصغرى والمتوسطة .
● والكثير من التشريعات الأخرى .

كل هذه التشريعات كان الهدف منها تطوير وتأهيل الوحدات الاقتصادية الخدمية والإنتاجية في ليبيا لدخول الأسواق العالمية والمنافسة فيها، وتحقيق التنمية المكانية وتنويع مصادر الدخل . وحتى تتحقق النتيجة المرجوة من وضع هذه القوانين والقرارات فقد كان لزاماً أن تسند الدولة أمر هذا التنفيذ لكيانات اقتصادية محددة تتولى وضع رؤية الدولة موضع التنفيذ ; ومن بين هذه المؤسسات في ليبيا « المؤسسة الليبية للاستثمار » التي تم تأسيسها بموجب القرار (208) لسنة 2006م. قبل إعادة تنظيمها بالقانون رقم (13) لسنة 2010م. والتي هدفها إيجاد استثمارات في مختلف المجالات كالسياحة والصناعة والزراعة والتكنولوجيا، إلى جانب الودائع بالمصارف الدولية والمساهمات المالية المدرجة في الأسواق المالية، سعياً لخلق مصادر ثروة متنوعة لمستقبل الأجيال القادمة، وهذا من خلال الاستثمار دولياً وبرؤية مستدامة وطويلة المدى .

ودون الاسترسال في التفاصيل القانونية لحركة التطور الاقتصادي التي حصلت في ليبيا خلال الربع قرن الأخير (رغم الأحداث التي أثرت كثيراً في دفع العجلة التنموية قُدماً) فإن المؤكد والذي يعتبر قاعدة لا محيد عنها هو أنه « لا يمكن تحقيق أية تنمية حقيقية دون القانون، فبه يتم تنظيم الرؤية التنموية برمتها، ومن خلاله يتم إيجاد الأجسام التي تتولى ترجمة هذه الرؤية إلى أرض الواقع « . وكلما كانت التشريعات أكثر استجابةً للتطورات العالمية وأكثر قدرةً على تطويع موارد الدولة لهذه المشاريع والخطط والبرامج، كلما كان نجاح العملية مضموناً .

بالنهاية، ورغم انه لايزال الوقت أمام الليبيين للخروج من الفلسفة الريعية البالية، رغم كثرة التشريعات « المنفتحة «، إلا أن التعويل على القانون وجعله المنارة الهادية لحركة التطور، من شأنه ان يضمن الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة .

تأثير أهداف التنمية المستدامة

على استراتيجيات وخطط التنمية

♦ إعداد: عاطف بن منصور

أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والمعروفة أيضًا باسم الأهداف العالمية، هي مجموعة من 17 هدفًا مترابطة أنشأتها الأمم المتحدة في عام 2015. وهي تعالج مجموعة واسعة من التحديات العالمية، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ والتدهور البيئي والسلام، والعدالة. يعد دمج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات وخطط التنمية أمرًا ضروريًا لخلق عالم أكثر استدامة وإنصافًا. وإليك كيف يمكن أن تؤثر أهداف التنمية المستدامة على الاستراتيجيات وخطط التنمية:

1. إطار العمل:

توفر أهداف التنمية المستدامة إطارًا شاملاً يمكن للمنظمات والحكومات والشركات استخدامه لتوجيه أعمالها. ومن خلال مواءمة الاستراتيجيات مع أهداف التنمية المستدامة، يمكن للكيانات المساهمة في الجهود العالمية لتحقيق هذه الأهداف.

2. تكامل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية:

تؤكد أهداف التنمية المستدامة على الترابط بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية.

وتتخذ الاستراتيجيات التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة نهجا شموليا، وتعالج أبعادا متعددة في وقت واحد.

3. التعاون والشراكات العالمية:

تتطلب العديد من أهداف التنمية المستدامة تعاونًا دوليًا. تشجع الاستراتيجيات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة الشراكات بين الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين لتجميع الموارد والخبرات.

4. أهداف ومؤشرات قابلة للقياس:

تأتي أهداف التنمية المستدامة مصحوبة بأهداف ومؤشرات محددة، مما يوفر خريطة طريق واضحة للتقدم. غالبًا ما تتضمن الاستراتيجيات التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة أهدافًا قابلة للقياس، مما يساعد المؤسسات على تتبع تأثيرها على أهداف الاستدامة العالمية والإبلاغ عنه.

5. تخفيف المخاطر:

إن مواجهة التحديات المتعلقة بالاستدامة البيئية، وعدم المساواة

الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. ومن خلال دمج أهداف التنمية المستدامة، يمكن للاستراتيجيات أن تساعد في تخفيف المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، والاضطرابات الاجتماعية، وعدم الاستقرار الاقتصادي.

6. الابتكار والتكنولوجيا:

تشجع أهداف التنمية المستدامة تطوير واعتماد التقنيات المستدامة. يمكن للاستراتيجيات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة أن تعزز الابتكار من خلال تشجيع البحث وتطوير الحلول التي تساهم في التنمية المستدامة.

7. الممارسات التجارية المسؤولة:

تعزز أهداف التنمية المستدامة الممارسات التجارية المسؤولة التي تأخذ في الاعتبار التأثيرات الاجتماعية والبيئية. من المرجح أن تتبنى الشركات التي تدمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها ممارسات أخلاقية، مما يساهم في تحقيق نتائج مجتمعية وبيئية إيجابية.

8. مواءمة السياسات:

يمكن للحكومات استخدام أهداف التنمية المستدامة كدليل لصنع السياسات. إن مواءمة خطط التنمية الوطنية والمحلية مع أهداف التنمية المستدامة يضمن توافق السياسات مع أهداف الاستدامة العالمية.

9. حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية:

تركز العديد من أهداف التنمية المستدامة على تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة. تهدف الاستراتيجيات التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة إلى معالجة قضايا مثل الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، والتمييز، والمساهمة في مجتمع أكثر عدلاً وإنصافًا.

10 الرؤية طويلة المدى:

توفر أهداف التنمية المستدامة رؤية للتنمية المستدامة طويلة المدى. من المرجح أن تأخذ الاستراتيجيات وخطط التنمية التي تدمج أهداف التنمية المستدامة في الاعتبار التأثيرات طويلة المدى للإجراءات، مما يعزز المرونة والقدرة على التكيف.

باختصار، توفر أهداف التنمية المستدامة إطارا عالميا يمكنه توجيه وتعزيز فعالية الاستراتيجيات وخطط التنمية، وتعزيز مستقبل أكثر استدامة وشمولا وإنصافا. تساهم المنظمات والحكومات التي توائم أنشطتها مع أهداف التنمية المستدامة في الجهود العالمية الرامية إلى مواجهة التحديات الملحة وبناء عالم أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية.

المنابر الشبابية

يُعد الشباب في ليبيا الشريحة الأكبر عدداً و الأكثر تأثيراً في المجتمع، فهم عماد المجتمع لما يحمله من آمال وتطلعات و طموحات لمستقبل واعد و حياة كريمة لهم و للمجتمع أجمع ، لذا و كجزء من مشروع المنابرالشبابية الذي ينفذه المجلس الوطني للتطوير الاقتصاديوالاجتماعي وبمشاركة وزارة الشباب ونخبة من الخبراء الوطنين مختصين في شتى مجالات التنمية المجتمعية، فقد حملالمجلس برعايته لهذا المشروع على عاتقهالدخول بعمق في دراسة هذه الفئة الواسعة والتي تتراوح الاعمار فيها ما بين 15-34 سنة، حيث تم التواصل معهم لسماع صوتهم و الاقتراب منهم والتعرف على مخاوفهم و امالهم وتطلعاتهم وأراهم في التنمية والتغيير، كما كان هدف الدراسة تقييم أوضاعهم حتى تتم وضع سياسات تنموية للاستفادة من قدراتهم اللامحدودة.

وتقيّم هذه الدراسة أو التقرير مدى هشاشة وضع الشباب في المرحلة الانتقالية ما بعد الصراع وهي مرحلة اقل ما يطلق عليها انها -مرحلة صعبه-يواجها الشباب في الوقت الحالي، فمواجهة المجتمع الليبي لحركة تغيير لما بعد الصراع و الانتقال، فرض علينا إعادة النظر في أساليب و طرق رعاية الشباب، ومن ثم توجب تطوير استراتيجية وطنية لإدماج وتنمية الشباب، فالعوامل والأوضاع المختلفة في المجتمع والمتمثلة في سوق العمل المتغير و البيئة الأمنية والسياسية الغير مستقرة جعلت الشباب في حالة تثير القلق ووضعتهم خارج دائرة التعليم والتدريب والعمل، مما أدى بالكثير منهم الى ممارسة اقتصاد غير رسمي وفي ظروف غير مستقرة وبأجوار متدنية وانعدام فرص التدريب و افتقار للحماية الاجتماعية، كما أدى بهم الى عدم الرضا و الكثير من الإحباط، وجعلهم يتجهون الى خيارات لها مخاطر او قد تكون محظورة كالهجرة غير الشرعية او العمل في التهريب.

ويركز هذا التقرير على قضايا التنمية الحقيقية، فالشباب هم الثروة الحقيقية للمجتمع وهم رواد التحدي والامل في ليبيا.

وقد اتبع هذا التقرير منهجيات متعددة للاقتراب من الشباب وسماع صوتهم عبر المسح الوطني للشباب وعبر مجموعات النقاش ومنصات الحوار الشبابية، كي نضع أيدينا على الوصف والتحليل وتحديد التحديات والفرص المتاحة لحالة الشباب كي نتمكن من رسم سياسات ناجعة تجعل الشباب هم الهدف والوسيلة.

حيث بدأ العمل في هذا المشروع غرة فبراير 2022م واستمر حتى نهاية شهر يناير 2023م، وشارك في كتابته ثلة من خبراء وفنيين وباحثين وجامعي بيانات ومحللين احصائيين، ويعتبر الأول من نوعه في ليبيا لذا أطلق عليه اسم (التقرير الوطني الأول لحالة الشباب في ليبيا)، وقد اشتمل على اقلب القضايا الرئيسية ف قالب يحتوي ستة أجزاء أخرها يضم اهم ملامح السياسة الوطنية المقترحة لتنمية الشباب، كما حددت عدة أهداف ثانوية للمشروع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- صياغة واعتماد سياسة وطنية لتنمية الشباب.
- دراسة أوضاع الشباب- تحديد الأولويات- مشاركتهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030م.
- انشاء قاعدة بيانات خاصة بتنمية الشباب.
- تعزيز الوعي بضرورة تبني سياسات الشباب من خلال تعزيز مشاركتهم الإيجابية في الشأن السياسي العام وبكل الوسائل.
- إجراء حوار وطني لكسب التأييد لهذا العمل من قبل القوى الفاعلة في المجتمع.

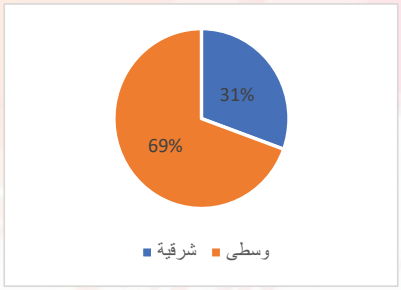

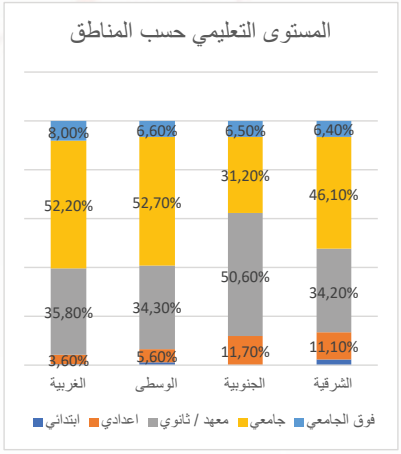

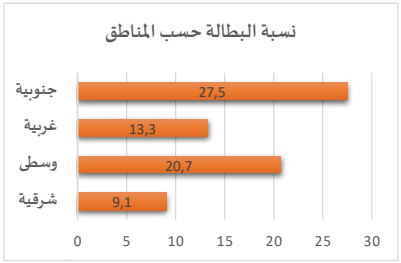

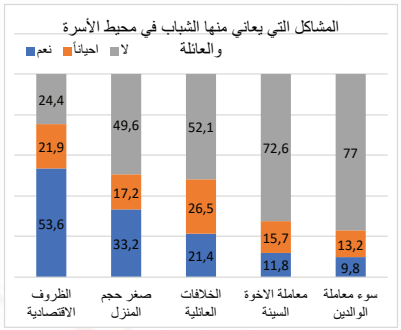

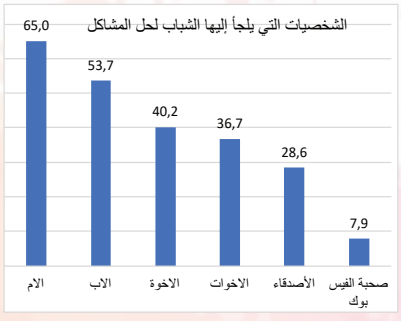

وقد رصد التقرير أهم النقاط التي أوجزها مسح الشباب وتمثلت في عدة نقاط أهمها:

- إن البيئة السياسية والأمنية والاجتماعية في ليبيا لا تعتبر بيئة مساعدة لمشاركة الشباب رغم تمتع الكثير منهم بالمؤهلات العلمية وتعطشهم للمشاركة السياسية والمدنية.
- العزوف وبشكل كبير عن المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني نتيجة لنقص الوعي وعدم انتشار ثقافة العمل التطوعي لدى هذه الشريحة وعدم الثقة في انها قد تحقق مصالح الشباب، ناهيك عن مؤسسات الدولة.
- تملك معظم الشباب لشعور الإحباط بسبب عدم اهمام الدولة بهذه الفئة.
- انعدام البنى التحتية التي تحقق الطموحات وتنمي الهوايات أدى لعدم استثمار أوقات الفراغ بنشاطات مفيدة.
- لدى فئة الشباب إحساس عالي وشعور بالتهميش والاستبعاد فيما يتعلق بالمشاركة في المصالحة الوطنية.

ومن خلال المسح الذي قام به فريق الدراسة نتجت عدة بيانات واحصاءات نذكر منها:

وجد ان نسبة الشباب ممن يمثلون الفئة العمرية (15-34) سنة تمثل (38٪) من مجمل سكان ليبيا، حيث كانت النسبة في سنة (1984) حوالي (30٪)، وارتفعت الى (40٪) عام (1995)، ويتوقع ان تبقى حتى عام (2030)، حسب التقديرات الخاصة بالسكان، حيث شارك في المسح ما يقارب (1638) شاب، أي بنسبة (61٪)، وشكلت الاناثالمشاركات في المسح ما نسبته (39٪) بواقع (1046) مشاركة.

وجد ان المستوى التعليمي للمشاركين والمشاركات في الدراسة، كانت النسبة الأعلى لفئة المتحصلين على الشهادة الجامعية بنسبة (48٪) والنسبة الأقل لفئة ما فوق الجامعي ما بين الماجيستير والدكتوراه ما نسبته (7.1٪) من المشاركين.

بلغ معدل البطالة الفعلية لدى الشباب المشاركين (15٪) وقد تفاوت النسب بين المناطق فنجد أن أعلاها نسبة كانت المنطقة الجنوبية بما يقارب (27.5٪) من إجمالي المشاركين، وأقلها نسبة كانت المنطقة الشرقية حيث بلغت (9.1٪).

كما تم التطرق لما يعانيه الشباب من المشاكل حيث وجد انهم يعانون بعض المشكلات في محيط الاسرة ولعل أبرزها ما ينتج عن الظروف الاقتصادي والتي مثلت حوالي ما نسبته (54٪) وتلها صغر حجم المنزل وصولا الي ما مثل الأقل نسبة وهو سوء معاملة الوالدين والذي مثل ما نسبة (9.8٪).

في مقابل ذلك يلجأ الشباب في حل مشكلاتهم بنسبة كبيرة وبشكل دائم إلى الأم بنسبة بلغت65٪، يأتي بعدها الأب بنسبة بلغت 53.7٪، ثم الأخوة بنسبة بلغت 40.2٪، يليهم الاخوات بنسبة 36.7٪، ثم الأصدقاء سواء الواقعيين او في العالم الافتراضي.

ومن خلال النتائج تبين وجود عوامل تؤثر على صحة الشباب واعطيت اعلى نسبة لتعاطي المخدرات (91.8٪) يليها حمل السلاح بنسبة (86.8٪)، وشرب الكحول بنسبة (83.4٪)، والتدخين بنسبة (72.3٪)، واستخدام العنف في التعامل بنسبة (63.8٪) وحوادث السيارات بنسبة (51.6٪)،وأقلها نسبة (46.5٪) كانت للغذاء الغير جيد حسب وجهة نظر الشباب المشاركين في المسح.

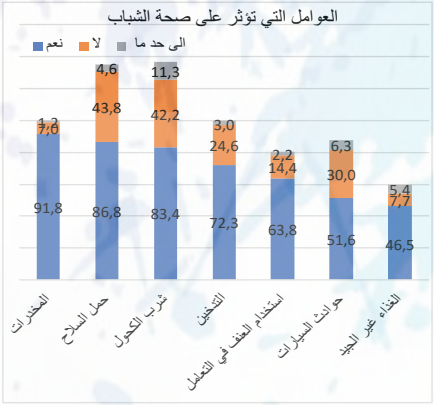

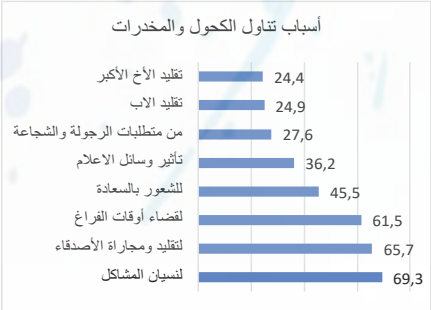

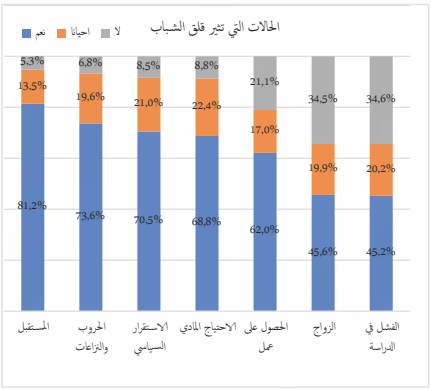

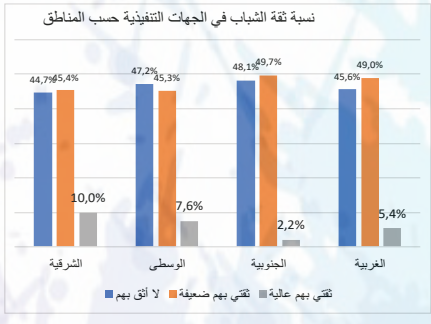

ومن خلال الدراسة وجد من يرى ان تعاطي الشباب للمخدرات وشرب الكحول هو لغرض نسيان المشكلات التي تواجههم (69٪)، والتقليد والمجاراة (65.7٪) وحيث كان تأثير الاعلام (36.2٪).

اما عن الصحة الجسدية فقد وصف أغلب الشباب حالتهم الصحية بأنها ما بين الجيدة والمتوسطة وتتأرجح ما بين نسبة (58٪) الى (30.9٪)، وبالنسبة الصحة النفسية للشباب فإنها تتأثر بالكثير من القضايا وترتبط بالعديد من الأفكار حيث ان التفكير في المستقبل أكثر ما يثير قلق الشباب بنسبة (81.2٪)، يأتي بعد ذلك الحروب والنزاعات والاستقرار السياسي بنسبة (70٪)، فيما لم يتجاوز نسبة تفكير الشباب في الاحتياج المادي والحصول على العمل والفشل والزواج بنسبة (69٪) من اجمالي الشباب المشاركين في المسح.

بالنسبة للمشاركة المدنية والسياسية فيبين المؤشر العام ان (37.3٪) من الشباب قد شاركوا في الانتخابات السابقة،اما الذين لم يشاركوا فقد بلغت نسبتهم (62.7٪)، كما تبين ان مشاركة الذكور أكثر من الاناث.

اما بخصوص المعوقات التي تمنع مشاركة الشباب في الأنشطة السياسية فكانت النسبة الأكبر لخيار عدم وجود فرص متاحة للمشاركة بنسبة (80٪) والنسبة الأقل لخيار عدم وجود وقت بنسبة (40٪).

اما عن ثقة الشباب في المؤسسات التنفيذية الحكومية والتشريعية وغيرها فقد لاحظنا من المسح تفاوت الثقة في الجهات التشريعية والتنفيذية والمحلية

حسب المناطق.

وبالنسبة لرأي الشباب في موضوع تكوين الاسرة والزواج، حيث تبين ان الشباب يروا ان العمر المناسب للزواج من وجهة نظر الذكور والاناث هو (21– 22 سنة) للإناث و (26– 28 سنة) للذكور في مناطق المستهدفة بالمسح الأربع.

اما عن اتجاهات الشباب نحو قضايا المرأة فقد بلغت نسبة (74٪) من الشباب ممن يؤيدون عمل المرأة، وبلغت نسبة ممن يؤيدون عمل المرأة في المنطقة الغربية (78.2٪)، ونسبة (76.4٪) في المنطقة الشرقية وتلتهما المنطقتين الجنوبية والوسطى بنسبة بلغت (72٪)و(68.8٪) على التوالي، كما بلغت نسبة غير المؤيدين لعمل المرأة (14.3٪) كحد اقصى بين المناطق الأربعة.

اما نسبة الاناث ممن أيدن عمل المرأة فقد بلغت (91٪) في حين بلغ تأييد الذكور لعملهن(65.2٪) وذلك من خلال ممن شاركوا في المسح من ذكور واناث.

وبين المسح آراء الشباب حول تمكين المرأة بنسب متفاوتة للشباب فيما يخص سفر المرأة بدون محرم وتمتعها بالأفضلية في الحقوق وغيرها من القضايا المختلفة والسائدة في المجتمع.

ولقد كان الآراء حول الهجرة الاحتمالية والرؤية المستقبليةكانت النسبة الأعلى في التفكير الدائم في احتمالية الهجرة بالنسبة للشباب في المنطقة الشرقية حيث بلغت حوالي (28.7٪) في حين كانت نسبة المنطقة الوسطى (21.3٪)، تلتها المنطقة الجنوبية بنسبة (19.7٪) وجاءت المنطقة الغربية الأقل من حيث التفكير الدائم في الهجرة بنسبة لم تتجاوز (18٪) تقريبا.

وقد تعددت أسباب تفكير الشباب في الهجرة خارج ليبيا حيث تبين ان الأعلى كان بسبب الوضع الاقتصادي بنسبة تفوق (87٪) تليها مشكلة الفساد بنسبة وصلت (81.1٪) ثم بسبب عدم الشعور بالأمان (78.9٪)، ومنهم كان بسبب البحث عن حياة أفضل (78.9٪) واخر سبب هو ضعف فرص التعليم والذي صنف كأحد الأسباب المهمة التي تدفع الشباب للبحث عن الهجرة الى خارج ليبيا بنسبة (68.8٪)

وأخيراً استهدف المسح معرفة رؤية واستشراف الشباب للمستقبل ووجد ان الشباب يرى بنسبة (67٪) ان المستقبل غير واضح، فعند الذكور تبلغ (66٪)، وعند الاناث من اللواتي يعتقدن ان المستقبل غير واضح حوالي بنسبة (68٪) من اجمالي الاناث المشاركات في المسح.

فأهداف الشباب المستهدفين بالمسح الرئيسية في الحياة كانت في الحصول على سكن مناسب (90٪)، وانشاء وامتلاك المشروع الخاص (85.2٪)، وتكوين أسرة والحصول على أطفال (81.7٪)، وكذلك الحصول على عمل ووظيفة (81.6٪)، تلاها امتلاك سيارة والحصول على الشهادة العلمية والايفاد للدراسة في خارج البلاد ما بين (67.4٪ – 78.4٪)، ولقد جاءت أقل نسبة للهدف المتعلق بالهجرة الى دولة متقدمة بنسبة لم تتجاوز (47٪) فقط.

ختاماً

يمكننا ان نعرض بعض التوصيات التي تم استخلاص معظمها من آراء مجموعات النقاش الشبابية

وهي توصيات قد تساعد في وضع سياسات تصب في تعزيز مشاركة الشباب وذلك على النحو التالي:

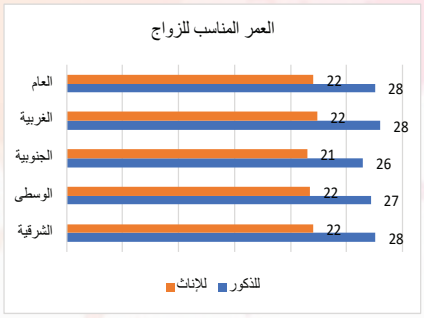

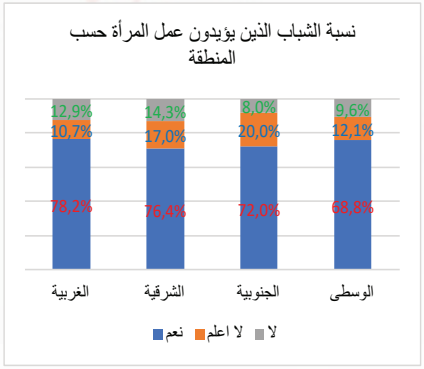

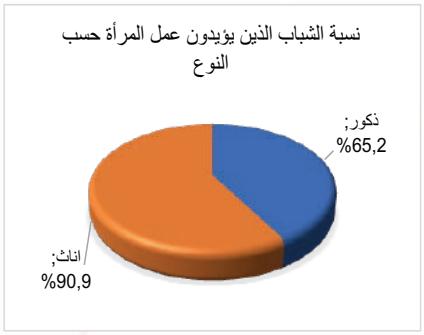

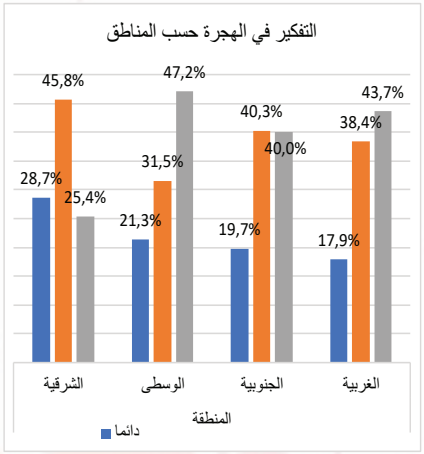

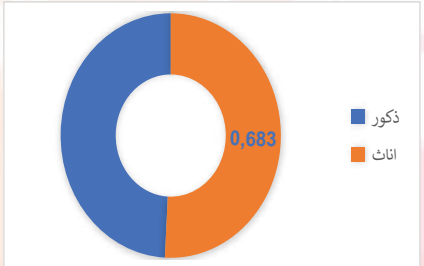

أولاً توصيات خاصة بالمشاركة السياسية

■ فتح أبواب المشاركة وتحديث التشريعات بما يحقق إشراك الشباب في كافة المجالات السياسية وبرامج التنمية.

■ تعزيز ثقتهم بمؤسسات الدولة من خلال صانعي القرار وتعزيز المواطنة في نفوسهم.

■ اللقاء والتواصل وتكثيف المشروعات التي تخدم مصالح الشباب وتلبي طموحاتهم.

■ الاهتمام بالبنى بالتحتية في كل المجالات التي تخص الشباب.

■ استحداث كيان يتبع وزارة الشباب (هيئة او مجلس لشباب) يضم ممثلين عن الشباب والوزارات المعنية والباحثين والأكاديميين للمساهمة في رسم وتنفيذ وتقييم السياسات البرامج التي تخص الشباب.

■ انشاء مرصد خاص يعني بالشباب يهتم بالدراسات والتقييم لكل قضاياهم.

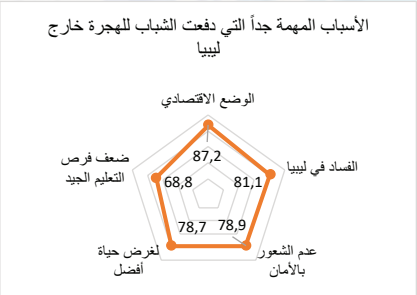

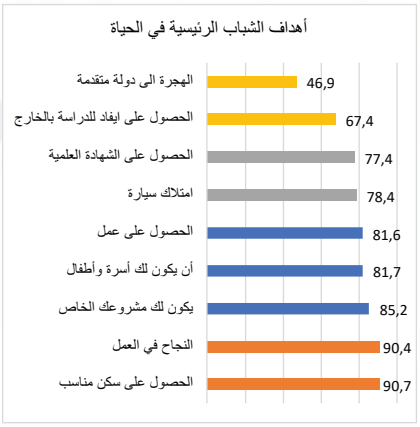

ثانياً توصيات خاصة بالمشاركة المدنية

■ نشر الوعي بثقافة المجتمع المدني والعمل التطوعي من خلال الوسائل المتاحة من انترنت وغيرها والتي تحظى بإهتمام الشباب.

■ إدماج الشباب في برامج المصالحة الوطنية.

ثالثاً توصيات خاصة بالمشاركة من وجهة نظر الشباب

■ توفير الدعم المادي وفرص العمل بكل الوسائل.

■ خلق فرص عمل للشباب من خلال التنمية المستدامة والمشاريع البيئية كمشاريع الطاقة المتجددة كهدف للحفاظ على البيئة.

■ تقنين العمالة الأجنبية الوافدة وجعل الأولوية في تولي الوظائف للشباب الليبي.

■ الاهتمام بشكل مركز بالصناعات الإبداعية كصناعة الكتب والاعلام المرئي والمسموع والسينما وصناعة البرمجيات وغيرها مما له الأثر الكبير والنجاح على المدى الطويل.

■ التوزيع الافقي للمشروعات وعدم تركيزها في المدن الكبرى فقط.

تقرير حول مشروع

إصلاح وتطوير التخطيط العمراني

إن الأوضاع العمرانية المحلية بما تتضمنه من تفاقم النمو العمراني العشوائي والازدحام المروري وتدهور البيئة العمرانية، والتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والعالمي وفي ظل التغييرات المناخية التي تعصف بالعالم والتوجهات الأممية نحو الاستدامة والمرونة، فإن الضرورة تقتضي إعادة النظر في نظام التخطيط العمراني والقيام بإصلاح جوانبه التشريعية والمؤسساتية ومدى فاعلية العلاقة بين المؤسسة التخطيطية والقطاعات ذات العلاقة بالتنمية العمرانية التشريعية منها والتنفيذية.

ومن أجل الاستجابة لتلك الأوضاع والتحديات والتغييرات والتوجهات والتوصل الى صيغة جديدة تتحقق من خلالها الكفاءة والفعالية وتفضي الى الاستجابة والمرونة، جاءت مبادرة المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي بإطلاق مشروع إصلاح وتطوير التخطيط العمراني، وذلك بإصدار السيد/ المدير العام للمجلس القرار رقم (30) لسنة 2023م المؤرخ في 2023/2/27م بشأن تشكيل فريق لتنفيذ مشروع إصلاح وتطوير التخطيط العمراني ضمن خطة المجلس لسنة 2023م.

وأنيطت مهمة تنفيذ المشروع الى فريق من الخبراء المختصين في مجال التخطيط العمراني والتشريعات، وتكون الفريق من :

- أ.د أحمد المختار التومي.....رئيسا
- د. عدنان علي الحُسينين..... عضوا
- د. محفوظ علي التواتي.....عضوا
- د. إصلاح أبوبكر عرفة..... عضوا
- م. عبدالحفيظ أبوسيف المودي...عضوا
- م. عمر عبد الله سعد.....عضوا
- م. عبد الرحمن محمد الفهد.....عضوا
- أ. ابتسام خليفة كاكح.....عضوا ومقررا

وشرع الفريق في أعماله بعقد أول اجتماعاته الأربعاء- الموافق 2023/3/1م بمقر المجلس وكانت أهم بنوده :

- مناقشة وثيقة المشروع
- الاتفاق على منهجية عمل الفريق وتوزيع المهام.

وعقد الفريق على مدار سبعة أشهر (23) اجتماعا، نوقش خلالها عديد المواضيع المتعلقة بتنفيذ المشروع وخلصت نتائج الاجتماعات الى الاتي:

- اعتماد الوثيقة النهائية للمشروع

■ التقارير النهائية للمرحلة الأولى (تجميع المعلومات)
■ التقارير النهائية للمرحلة الثانية (تحليل البيانات)

وصف المشروع

مشروع نسعى من خلاله تطوير وتحديث النظام التخطيطي القائم الى نظام تخطيطي عمراني شامل ومستدام على مستوى الدولة ككل وعلى المستوى المحلي(البلديات)، لتحقيق المصلحة العامة لكافة القطاعات وفئات المجتمع من خلال نظام يعمل على تغطية مختلف جوانب التنمية المجتمعية يستوعب النمو السكاني، ويعمل على تحسين البيئة المعيشية والبيئة الطبيعية والحفاظ على التراث المعماري والعمراني ورعاية الفئات ذات الاهتمام ومراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية وبين احتياجات التنمية للأجيال في المستقبل البعيد من ناحية اخري اي تحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة .

- مراحل المشروع

وصف المرحلة	الفترة الزمنية للإنجاز بالأيام	الوزن النسبي للمرحلة	التسليمات الرئيسية
المرحلة الأولى: - مراجعة وتعديل وثيقة المشروع - تحديد المنهجية وخطة العمل	35	٪10	- الوثيقة النهائية للمشروع (ميثاق المشروع) - الجدول الزمني مع مراحل المشروع / محاور العمل
المرحلة الثانية: جمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالمشروع	60	٪16	- تقرير عن الوضع العمراني في البلاد. - تقرير مجمع للتشريعات العمرانية والتشريعات ذات العلاقة بالتخطيط العمراني.
المرحلة الثالثة: دراسة الوضع الراهن	90	٪25	تقرير حول الوضع الراهن
المرحلة الرابعة: اعداد خطة تطويرية	103	٪28	- نظام تخطيطي متكامل يحقق التنمية العمرانية المنشودة. - خطة تطوير مؤسساتي للجهاز التخطيطي-تشمل: ● الهيكلية الإدارية والفنية. ● أطر علاقة الجهاز التخطيطي بقطاعات الدولة المعنية بالتنمية بمستوياتها المركزية والمحلية. ● التشريعات المتعلقة بالمنظومة التخطيطية تتحقق من خلالها الكفاءة والفاعلية. - تصور متكامل لكيفية تنمية القدرات بالمؤسسات التخطيطية
المرحلة الخامسة: اعداد دليل التخطيط العمراني	77	٪21	- دليل التخطيط العمراني

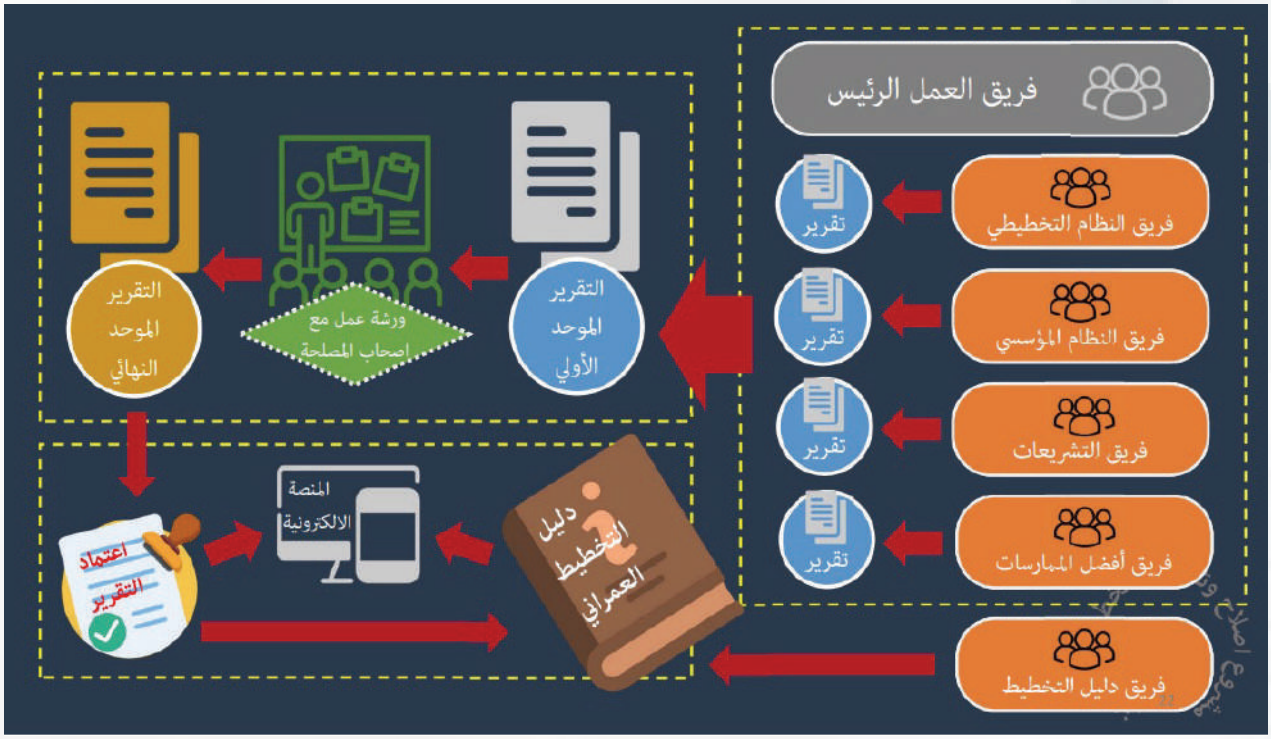

الغرض من المشروع

- بناء وتطوير تخطيط عمراني فاعل على مستوى الوطني والمحلي لتحقيق تخطيط عمراني مستدام
- اعداد مخطط استراتيجي طويل المدى للتنمية العمرانية لتحقيق التنمية المستدامة.
- الارتقاء بالبيئة العمرانية والبيئة الاقتصادية والاجتماعية.
- وضع مقترحات لمخططات جديدة تستوعب النمو السكاني.
- اصلاح البنية الأساسية وتطوير المناطق العشوائية.
- نطاق المشروع
- قواعد بيانات ومعلومات تخطيطية وعمرانية.
- خطط تطويرية.
- نماذج ارشادية.
- دليل التخطيط العمراني.

وبناء على ما خلصت اليه المرحلة الأولى من وثيقة المشروع ومن أجل إنجاز المرحلة الثانية والثالثة تم تقسيم الفريق الى أربع فرق فرعية :

1 – فريق النظام التخطيطي.
2– فريق التشريعات.
3– فريق النظام المؤسسي.
4– فريق الممارسات التخطيطية

تُقدم تقاريرها الفنية وفق الزمن المحدد في وثيقة المشروع. على أن يقوم كامل الفريق بإنجاز المرحلة الرابعة والمتمثلة في إعداد التصور النهائي للخطة التطويرية، وكذلك إنجاز المرحلة الخامسة المتعلقة بإعداد دليل التخطيط العمراني .

فريق النظام التخطيطي

قام فريق النظام التخطيطي بإنجاز المرحلة الثانية المتمثلة في تجميع المعلومات والتي تعتبر المادة الرئيسية للمرحلة الثالثة المختصة بدراسة وتقييم الوضع الراهن والتي ركزت فيها على خمس مكونات للتقييم:

1. المقارنة بين نظامي التخطيط السابق والحالي.
2. تقييم النظام التخطيط القائم من حيث أداء العملية التخطيطية وأنواع المخططات ومستوياتها ومراحل العمل وإعداد المخططات واعتمادها.
3. تقييم الأساليب الفنية (techniques) والأساليب التخطيطية (Methods) المستخدمة في كل المستويات.
4. أنظمة التخطيط العمراني في دول أخرى.
5. التحليل الرباعي.

1 – المقارنة بين نظامي التخطيط السابق والحالي:

وهي مقارنة بين القانون رقم (5) لسنة 1969م بشأن تخطيط وتنظيم المدن والقرى، ونظام التخطيط الحالي المستند على القانون رقم (3) لسنة 2001م بشأن التخطيط العمراني لائحته التنفيذية لعام 2009م وتم تحديد المقارنة في عشرة جوانب:

- مستويات وأنواع المخططات.
- إعداد المخططات واعتمادها.
- البناء داخل المخططات وخارجها.
- نظم البناء.
- استعمالات وتصنيف المناطق.
- تعديل المخططات.
- المخالفات والعقوبات.
- معايير التخطيط الطبيعي.

· تقسيم الأراضي.
· نزع الملكية.

1 – تقييم النظام التخطيط القائم من حيث أداء العملية التخطيطية وأنواع المخططات ومستوياتها ومراحل العمل وإعداد المخططات واعتمادها:

وخلص الفريق إلى ثلاثة طرق للتقييم:

1. طريقة مؤشرات الأداء.
2. طريقة تقييم مدى تحقق أهداف التخطيط العمراني المحددة بالقانون ولائحته التنفيذية.
3. طريقة إبداء الملاحظات الناتجة من التحليل والمقارنة.

1 – تقييم الأساليب الفنية(techniques) والأساليب التخطيطية (Methods)المستخدمة في كل المستويات:

– أسلوب المسح الميداني (Survey).
– أسلوب التحليل (Analysis).
– أسلوب الإسقاط (Projection).
– أسلوب المشاركة (Participating).
– أسلوب نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

أنظمة التخطيط العمراني في دول أخرى:

وتطرق فيه البحث الي التجارب الدولية والإقليمية في مجال الأنظمة التخطيطية وتناول بشيء من التفصيل التجربة المصرية مرورا بمقتطفات الأنظمة التخطيطية لكل من زامبيا وقطر والدنمارك .

التحليل الرباعي:

والذي يمثل النتائج التي خلص لها تقييم الفريق من خلال نقاط والقوة والتحديات والفرص التي تؤسس الى الولوج في المرحلة النهائية وهي إعداد الخطة التطويرية.

التحليل الداخلي	
نقاط القوة – تجربة نظامين سابقين للتخطيط العمراني. – أساس تشريعي يشمل قانون ولائحة تنفيذية وعدد من اللوائح. – تعدد مستويات النظام التخطيطي. – وجود مؤسسة معنية تعمل. – اتباع الاساليب الفنية وفقا للسياق العلمي المنهجي في اعداد المخططات.	نقاط الضعف – الفجوة بين سياسات ومستهدفات التخطيط ومسارات التنفيذ. – نقص الكوادر المتخصصة. – عدم تحقيق العديد من الأهداف. – عدم توافق التقسيمات التخطيطية مع التقسيمات الادارية والوحدات الإحصائية. – تدنى قيم الغرامات المالية للمخالفين والمنتهكين للتشريعات. – عدم توافق المكونات التفصيلية المتعلقة بأساليب التخطيط المستخدمة وعدم توفر أدلة للتخطيط.
التحليل الخارجي	
الفرص – الرغبة السياسة في الإصلاح. – استخدامات التقنيات الحديثة والاستشعار عن بعد. – الزخم العالمي تجاه تغيير نمط الحياة الى النمط المستدام. – التوجه نحو الاستفادة من استثمارات القطاع الخاص. – تعظيم استثمارات الدولة والقطاع الخاص في البنية التحتية والتشييد.	التحديات – عدم استقرار الدولة. – عدم وجود رؤية تنموية وطنية. – عدم توفر البيانات والمعلومات. – تعارض التشريعات وتجاذب الاختصاصات. – عدم استقرار التبعية الإدارية للمؤسسة المعنية. – محدودية الموارد اللازمة لعملية الاصلاح. – عدم تطوير التشريعات ذات العلاقة بالتنمية العمرانية. – عدم التوافق الزمنى بين التعداد العام للسكان وتعداد المباني مع الفترات التخطيطية.

فريق التشريعات

تبنت اللجنة في عملها كمرحلة ثانية تجميع أكبر قدر ممكن التشريعات المتعلقة والتي وصلت الى حوالي 150 تشريع رئيسي وفرعي في علاقته بالتخطيط العمراني وبعد المراجعة لهذه التشريعات خلصت اللجنة الى تصنيف التشريعات التي يمكن أن توضع ضمن دائرة الدراسة والتقييم في المرحلة الثانية للوصول الى نتائج إيجابية تسهم في إصلاح وتطوير التشريعات ذات العلاقة بالتخطيط العمراني وهي كالاتي:

1. قانون التخطيط العمراني رقم (3) واللوائح التنفيذية الصادرة بمقتضاه.
2. قانون الإدارة المحلية واللوائح ذات العلاقة.
3. القوانين ذات العلاقة بالبيئة والمواصلات والآثار.
4. القوانين ذات العلاقة بالملكية العقارية.
5. القوانين ذات العلاقة بالإحصائيات والتعداد.
6. القوانين ذات العلاقة بالمشاريع القومية والتنمية

الاقتصادية والاستثمار.

بالإضافة الى القرارات واللوائح ذات العلاقة بالنظام المؤسساتي للتخطيط العمراني، وقد انصب التقييم والدراسة للمرحلة الثانية على قانونين مهمين وما يتصل بهما من لوائح وهما:

· قانون التخطيط العمراني رقم (3) لسنة 2001م ولائحته التنفيذية حيث تناول البحث جوانب القصور التي شابت القانون سواء في المضمون أوفي التطبيق وما ترتب على ذلك من سلبيات أثرت بشكل كبير على المشهد العمراني.

· قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة2012م واللوائح التنفيذية ذات العلاقة وما تضمنه من نقاط قوة ونقاط ضعف وانعكاساته على التنمية العمرانية بشكل عام.

كما تضمن التقرير مقارنة بين قانون التخطيط العمراني وقانون الإدارة المحلية فيما يتعلق بمفهوم التخطيط الإقليمي وآلية تنفيذه وما يتضمنه من مخرجات في كل قانون.

وانتهى التقرير الى عدد من التوصيات:

1. العمل إعداد تعديلات على التشريعات المتعلقة بالتخطيط العمراني بناء على النتائج التي خلصت اليها لجنتي النظام التخطيطي والنظام المؤسساتي.

2. تشكيل لجنة تشريعية عالية المستوى على سبيل التفرغ توكل اليها مهمة تجميع ومراجعة التشريعيات وفق النتائج التي انتهى اليها مشروع إصلاح وتطوير التخطيط العمراني.

3. إعداد دليل خاص بالتخطيط العمراني.

فريق النظام المؤسساتي

تأتي أهمية النظام المؤسسي في كونه الركيزة والأداة الذي يعتمد عليه في تحقيق الأهداف التي تنشدها أية دولة وباعتبار التخطيط العمراني أهم أدوات تحقيق التنمية العمرانية أستوجب ذلك وجود نظام مؤسسي يتمتع بالكفاءة والفاعلية لتُناط به مهمة رسم المسار الصحيح للوصول الى الهدف.

منهجية التقييم:

اعتمدت منهجية التقييم على الاتي:

1. تقييم المهام المسندة الى (المصلحة – الإدارات الرئيسية – الفروع – المكاتب) وتقييم الأداء لهذه المهام وتحديد نسبة إنجاز تقريبية لها.

2. تقييم القدرات البشرية وفق التقارير التي أنجزت من قبل المصلحة ومن الأجهزة الرقابية.

3. تقييم النظام المؤسسي للعمران في ليبيا وانعكاسه على أداء مصلحة التخطيط العمراني.

4. تحديد التحديات والفرص.

تقييم المهام:

وأعتمد على المعلومات المتاحة حيث تقييم المهمة بنسبة إنجاز قياسا لواقع الحال وما توافر من بيانات وشمل التقييم كل من:

· مهام المصلحة وفق التشريعات واللوائح.

· مهام الإدارات (إدارة التخطيط الطبيعي – إدارة التخطيط الحضري- إدارة المعلومات والتوثيق- إدارة الدراسات والبحوث- إدارة التفتيش والمتابعة)

· تقييم مهام الفروع والمكاتب

· تبعية المصلحة

· تقييم مشاريع المصلحة

التجارب الدولية للنظام المؤسسي للتخطيط العمراني.

· تقييم القدرات البشرية

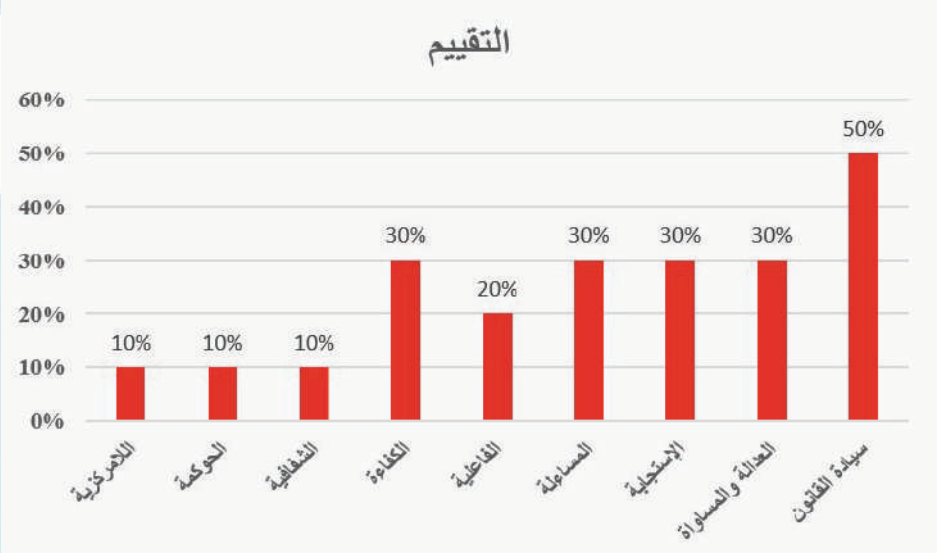

النظام المؤسسي للعمران:

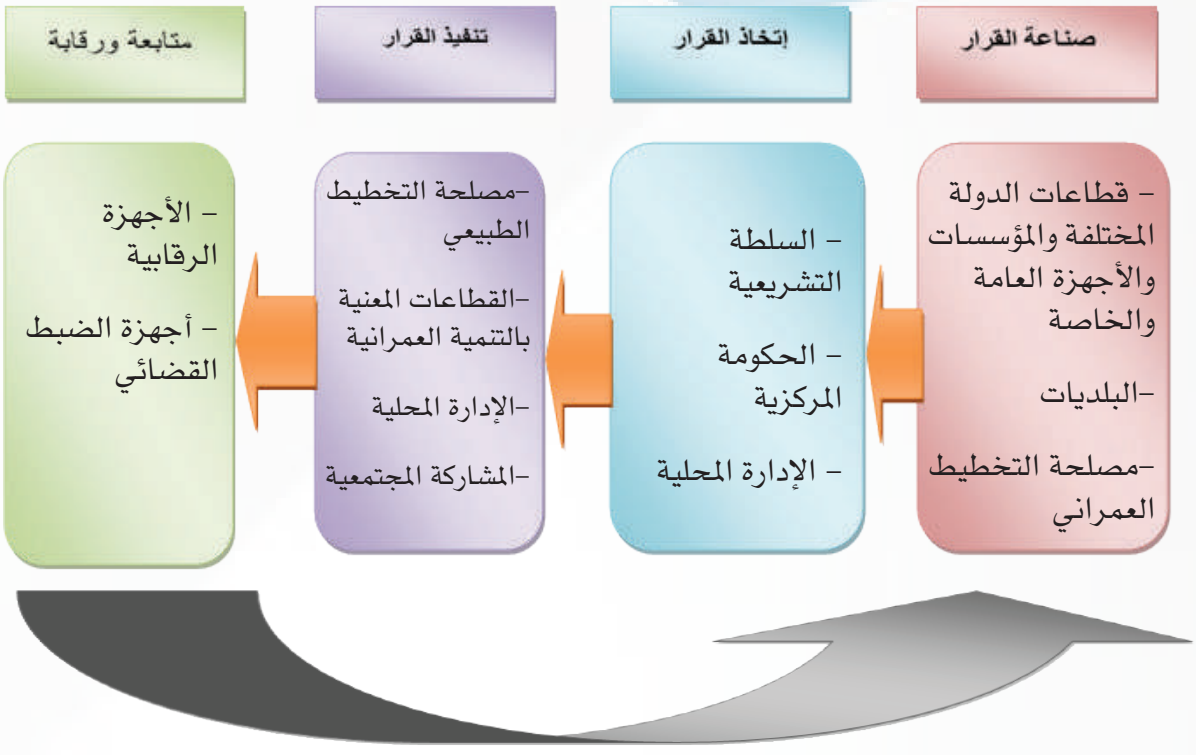

التحديات والفرص

التحديات	الفرص
1-عدم الاستقرار الإداري للمصلحة خاصة في تعدد تبعيتها أدى إلى إضعاف دورها كأهم مؤسسة معنية بالتخطيط للتنمية. 2-توزيع غير فعال لحجم العمل بين المصلحة وفروعها ناتج عن مركزية مفرطة حيث تقوم الفروع بإحالة أغلب مواضيعها الفنية والإدارية لديوان المصلحة ليتم البث فيها. 3-ضعف أداء الفروع نتيجة ضعف الإمكانيات المادية والبشرية للقيام بدورها على الوجه الأكمل. 4-سلب المصلحة لبعض تخصصاتها لصدور بعض التشريعات المتعلقة بالإدارة المحلية مع تباين في تفسير بنود المتعلقة بالتخطيط العمراني. 5-عدم تنفيذ الخطط التدريبية تسبب في توقف البرامج التدريبية للعناصر البشرية للمصلحة انعكس سلبا على أداء المصلحة وفروعها. 6-ضعف الحوافز المادية جعل من المصلحة بيئة طاردة مما أسهم في عزوف الخبرات الفنية المؤهلة للعمل بالمصلحة وأيضا خروج الخبرات الجيدة منها للبحث عن فرص أفضل. 7-غياب التنسيق بين إدارات المصلحة في أداء مهامها فيما بينها وفيما بينها وبين الفروع والذي يرجع سببه الى عدم وجود التوصيف الدقيق للمهام والذي يؤدي الى تداخل الاختصاصات وبالتالي الى تعطيل الأعمال. 8-عدم استخدام التقنية الحديثة في إنجاز الأعمال الإدارية والفنية واستخدام الطرق التقليدية نتيجة تأخر مشروع الأرشفة الالكترونية. 9-تأخر الميزانيات للباب الثاني والثالث الأمر الذي يفضي الى تأخر المشاريع وأحيانا إلغاءها. 10-وجودها تحت تبعية إدارة تنفيذية وعدم علاقة مباشرة بينها وبين دائرة اتخاذ القرار أضعف دورها في التواصل بينها وبين القطاعات الأخرى المشاركة في العملية التخطيطية وكذلك اطلاعها على مستجدات الأمور للدولة الليبية. 11-توقف أغلب المشاريع التي من شأنها تطوير المصلحة والرفع من كفاءة العاملين بها (مشروع إعادة تنظيم المصلحة - اتفاقية التعاون مع الهابيتات - المرصد الحضري)	1-وجود مشاريع متوقفة يمكن تفعيلها في تطوير المصلحة (مشروع إعادة تنظيم المصلحة -اتفاقية التعاون مع الهابيتات- المرصد الحضري) 2-مشروع الخطة القصيرة فرصة للنهوض بالمصلحة لتبوء مكانها كأهم أداة من أدوات تحقيق التنمية. 3-وجود مواقع لمقرات الفروع منها ما أستكمل ومنها ما هو تحت التنفيذ ومنها من لم ينفذ وهي فرصة لتفعيلها لرفع من كفاءة عمل الفروع. 4-تطوير التشريعات المتعلقة بالتطوير العمراني لمواكبة المرحلة الحالية في معالجة الكثير من التحديات والإشكاليات التي تعيق المصلحة للقيام بدورها المحوري في تحقيق التنمية (الملكية العقارية 5- تأكيد مبدأ اللامركزية وإعطاء دور أكبر للإدارة المحلية في إعداد المخططات الحضرية -تحديد هيكل إداري لتنفيذ المخططات الإقليمية) 6-إنشاء معهد عالي لدراسات التخطيط العمراني لتوفير كوادر متخصصة لتغطية هذا المجال في سوق العمل. 7-الاستفادة من تجارب الدول المشابهة لنا التي نجحت في تطبيق أساليب متطورة في حلحلة الإشكاليات التي تعاني منها المدن الحديثة (الاستدامة - المرونة - المدن الذكية- المشاركة المجتمعية)

فريق الممارسات التخطيطية

الممارسات في التخطيط العمراني تشمل عدة إجراءات وتدابير تتخذها الحكومات والمجتمعات المحلية والمخططين العمرانيين وتهدف هذه الممارسات إلى تحسين جودة الحياة في المدن والمناطق الحضرية بشكل مستدام وفعال.

وبناء على الدراسة الخاصة بالنظام المؤسساتي والنظام التخطيطي والنظام القانوني التي أعدها الفريق للأوضاع القائمة وتحديد نقاط القوة والضعف والمشاكل التي تواجه التخطيط في ليبيا والتحديات المستقبلية فقد تم إعطاء الأولوية لأفضل الممارسات لبعض الدول وكانت لها نتائج إيجابية انعكست في تحقيق تنمية عمرانية مستدامة تلبي طموحات الشعوب في حياة كريمة آمنة ويأتي في مقدمة هذه الممارسات:

- النقل المستدام
- اللامركزية المجتمعية.
- المرونة
- الحوكمة الحضرية وخصائصها

قام الفريق باستعراض عدد من الممارسات التي تبنتها العديد من الدول ومنها:

إيرلندا – كندا – تركيا – الإمارات – ماليزيا – السعودية – سنغافورة، خلص التقرير الى أن نجاح هذه التجارب لا يتأتى الا من خلال تعاون الحكومات والمجتمعات المحلية والمخططين العمرانيين في تطوير حلول شاملة ومستدامة لمعالجة مشاكل العمران، وتوفير الخدمات الأساسية والمرافق اللازمة للمناطق العشوائية، وتحسين جودة الحياة في المدن والمناطق الحضرية. ومعالجة مشكلة العشوائيات والبناء خارج المخططات الحضرية والذي يتطلب نهجا متعدد الأوجه يشمل السياسات الحضرية الشاملة، وتطوير البنية التحتية، والمشاركة المجتمعية، والاندماج الاجتماعي. ومن خلال تنفيذ أفضل الممارسات يمكن لنا إنشاء مدن أكثر إنصافًا واستدامة.

المرحلة القادمة:

- شرع الفريق في الإعداد للمرحلة الرابعة إعداد الخطة التطويرية وذلك من خلال وضع مكونات لها وهي:

1. مقترحات النظام التخطيطي
2. التعديلات التشريعية
3. مقترحات التطوير المؤسسي
4. تنمية القدرات البشرية
5. الدراسات والبحوث والرصد الحضري

- الإعداد لورشة العمل المتعلقة بالمشروع وذلك لعرض نتائج أعمال الفريق للنقاش والحوار مع المختصين وذوي العلاقة بشأن التخطيط العمراني والتنمية العمرانية بشكل عام وحدد لها موعد 30 أو 2023/10/31م

مشروع إطلاق الاستراتيجية الوطنية

لمعالجة تداعيات تفشي ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية في ليبيا

إعداد الفريق الاستشاري
2023م

تعتبر المخدرات من أكثر المشاكل الاجتماعية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، وتؤثر بشكل كبير على صحة وسلامة الأفراد والمجتمع بشكل عام وتعيق تحقيق أهداف التنمية، وتشير الإحصائيات إلى أن هذه الظاهرة تزداد انتشارًا بشكل مستمر، وتؤثر على جميع الأعمار والطبقات الاجتماعية. ويتطلب مكافحة تداعيات المخدرات جهودًا مشتركة من جميع مكونات المجتمع وتظافر المؤسسات المختلفة، بغية إنشاء بيئة صحية وآمنة، وتقديم الدعم الضروري والفعال للمصابين بالإدمان. مكافحة المخدرات أحّد التحديات الهامة التي تواجه المجتمعات في جميع أنحاء العالم. فالمخدرات تشكل تهديداخطيراً للصحة العامة والأمن الوطني، حيث تؤثر سلباً على الفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام. وبناءً على ذلك، فإن إقامة استراتيجية وطنية فعالة لمكافحة المخدرات تصبح ضرورية للغاية.

وجائحة المخدرات مشكلة عالمية تؤثر على كافة المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وليبيا ليست استثناءً. تواجه ليبيا تحديات كبيرة في مكافحة المخدرات وتأثيرها على المجتمع. وتشير التقارير إلى أن ليبيا تعاني من زيادة في استخدام وتهريب المخدرات، بما في ذلك الحشيش والهروين والكوكايين. يُعزى هذا التزايد إلى الفوضى الأمنية وانعدام القانون في بعض المناطق، مما يسهل نشر تجارة المخدرات.

تؤثر المخدرات سلباً على المجتمع الليبي بطرق عديدة. فإضافة إلى التأثير الصحي السلبي على المستخدم، فإنها تؤدي أيضاً إلى زيادة في حالات الجرائم والعنف، وتفكك الأسر، وإنخفاض في مستوى التعليم والإنتاجية. لمكافحة هذه المشكلة، يجب أن يتعاون جميع أفراد المجتمع – من الحكومة إلى المؤسسات غير الحكومية والأفراد – لتوفير برامج التوعية حول مخاطر المخدرات، وزيادة جهود ملاحقة تجار المخدرات، وتقديم دعم للأفراد الذين يحتاجون إلى علاج من إدمان المخدرات. ومكافحة المخدرات في ليبيا تعتبر أحد التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد. تعاني ليبيا من مشكلة إنتشار المخدرات وتجارتها غير المشروعة، مما يؤثر سلباً على الأمن والاستقرار في البلاد.

وتقوم الدولة الليبية بالعديد من الجهود لمكافحة المخدرات، بما في ذلك تشديد إجراءات مراقبة المنافذ الحدودية وزيادة التعاون مع الجهات الأمنية والقضائية في دول أخرى. كما تقوم بإجراء حملات توعية للشباب والمجتمع بشكل عام حول آثار المخدرات وأضرارها. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من التعزيز في جهود مكافحة المخدرات في ليبيا. يجب توفير المزيد من التدريب والتجهيزات لقوات الأمن، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال.

وبالنظر إلى خطورة هذه المشكلة وتداعياتها، فأن مجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي أخذ بزمّام المبادرة للقيام بدراسة مسحية لتقييم إنتشار المخدرات في المجتمع الليبي وبناء استراتيجية فعالة لمكافحتها بالشراكة مع كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة، وفي هذا الإطار تم استصدار القرار رقم (76) لسنة 2023 م بشأن إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمعالجة تداعيات تفشي ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية في ليبيا والقاضي بتشكيل مجموعة فرق عمل، تتكون من: لجنة تسييرية عليا، وفريق استشاري، وفريق فني لخفض الطلب (التوعية والعلاج)، وفريق فني لمكافحة العرض. كما نص القرار على أن اللجنة التسييرية هي الجهة المسؤولة على إعتماد مخرجات فرق العمل كافة. وإعتماد الاستراتيجية في إطارها النهائي، ونشر ودعم وتنفيذ الاستراتيجية من مجلس الوزراء مع مختلف الجهات المعنية.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات إلى توفير إطار شامل يضمن التصدي لهذه المشكلة بشكل فعّال. فإنها تستند إلى مبادئ علمية وأفضل الممارسات في هذا المجال، بالإضافة إلى التعاون بين جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

تشتمل استراتيجية مكافحة المخدرات على عدة محاور رئيسية، بما في ذلك التوعية والتثقيف، والوقاية والتدخل المبكر، والعلاج وإعادة التأهيل والإدماج في المجتمع، وتطوير القدرات الأمنية والقانونية. كما تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة تجارة المخدرات عبر الحدود. وتعتبر هذه الاستراتيجية أداة قوية للتصدي لظاهرة المخدرات بشكل شامل؛ وإستناداً على قيم العمل الجماعي والمؤسس على قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية والأعراف والتقاليد الأخلاقية والعلمية السائدة، تسعى وتعمل الاستراتيجية على توفير بيئة آمنة وصحية للأفراد والمجتمع، من خلال التركيز على الوقاية من المخدرات، وعلاج وتأهيل المدمنين، وتطوير قدرات الجهات المعنية في مكافحة المخدرات، بالإضافة إلى تشديد إجراءات مكافحة التهريب والترويج للمخدرات. كما أنها تسعى إلى تحقيق أهداف محددة مثل تقليل الطلب على المخدرات، وتقديم العلاج للمستخدمين، وضبط التجارة غير المشروعة للمخدرات. كما تسعى أيضاً إلى بناء مجتمع صحي وآمن يستند إلى قيم المواطنة والشفافية.

إن استراتيجية مكافحة المخدرات هذه تأخذ في الاعتبار التغيرات في نظام المخدرات على مستوى العالم، بحيث تعمل على تطوير استراتيجيات مبتكرة وفعالة للتصدي لها والمكافحة لتداعياتها.

تهدف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، وتشمل:

الحد من الطلب على المخدرات: تهدف الاستراتيجية إلى توعية وتثقيف المجتمع بأضرار المخدرات وتعزيز الوعي بالمخاطر التي تنجم عن استخدامها، وذلك من خلال حملات إعلامية وبرامج تثقيفية في المدارس والجامعات والمجتمع.

التصدي لترويج المخدرات: تهدف الاستراتيجية إلى مكافحة الترويج والتوزيع غير المشروع للمخدرات، من خلال تشديد إجراءات مكافحة التهريب والترويج، وتطوير آليات رصد وملاحقة المروجين.

التأكد من توافر العلاج والإغاثة: يشمل هذا الهدف ضمان توفير خدمات العلاج للأشخاص المصابين بإدمان المخدرات، بما في ذلك العلاج النفسي والطبي والإجتماعي، وتوفير برامج الإغاثة والدعم للمدمنين وأسرهم.

تعزيز التعاون الدولي: تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية المختصة في مكافحة المخدرات، وتبادل المعلومات والخبرات، وتطوير آليات التعاون في مجال مكافحة ترويج المخدرات عبر الحدود.

تطوير قدرات الأفراد والمؤسسات: يهدف هذا الهدف إلى تطوير قدرات الأفراد والمؤسسات المشاركة في مكافحة المخدرات، من خلال تقديم التدريب والتأهيل، وتطوير برامج التثقيف والتوعية، وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال.

التشديد على قانونية استخدام المخدرات: يهدف هذا الهدف إلى تشديد إجراءات مكافحة استخدام المخدرات غير القانونية، وتطبيق العقوبات.

تم الاعداد لدراسة تقييمية حول إنتشار المخدرات في المجتمع بغرض الوصول إلى إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات ومواجهة تداعياتها بناء على تقييم الوضع الراهن للمخدرات في ليبيا.

يستند العمل على إنجاز المسح الوطني لمجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي حول مشكلة المخدرات في ليبيا: التحديات وآليات المكافحة، حيث يسهم هذا المسح في تقييم الوضع الراهن لإنتشار المخدرات في المجتمع الليبي وتحديد عوامل وتداعيات الإنتشار. ويستهدف المسح تحديد العوامل المؤثرة علي تعاطي للمخدرات للوصول الى تأطير النموذج المناسب للحد من إنتشار تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والوقاية منها في المجتمع. وهذا يعتبر إطار عام لبناء وتأسيس الاستراتيجية. ويشتمل المسح على أربعة محاور أساسية؛ وهي: واقع وحالة إنتشار المخدرات في ليبيا. وتحولات سياسة مكافحة المخدرات،، ثم محركات السياسات العامة في الوقاية والمكافحة والخدمات العلاجية أخيرا التوصيات وسبل الوقاية والعلاج.

وفي الجانب المقابل سيتم القيام بدراسة نوعية تحليلية، على المستوى المؤسساتي، تم الإتجاه لصناع القرار بغرض تحقيق أهداف الدراسة العامة وأهداف الاستراتيجية بشكل محدد فيما يتعلق بمكافحة العرض. وقد تم إنجاز دليل المقابلة الخاص بجمع البيانات من صُناع القرار، بحيث يتم تغطية الجانب التشريعي والقانوني فيها وتحديد آليات المقاومة والتحديات المعوقة للمواجهة. وذلك من أجل التأسيس لقاعدة بيانات يعتمد عليها.

اجتماع الشركاء الدوليين لبحث آليات سبل تقديم الدعم الفني لمشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في ليبيا

عُقد بدولة تونس بتاريخ 26 يونيو 2023، اجتماع برئاسة الدكتور محمود الفطيسي المدير العام للمجلس والسيدة مالين بلومبيرج نائب المدير العام للبنك الأفريقي للتنمية، وذلك لمناقشة الأنشطة والمشاريع المُقدمة من المنظمات الدولية لدعم مشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، وافتتح السيد المدير العام للمجلس كلمته مؤكدا على الأهمية الاستراتيجية للمشروع، وأن المجلس يعمل مع الشركاء الحكوميين والدوليين للوصول إلى تحقيق المخرجات المستهدفة حسب خطة العمل السنوية.. وقدم الدكتور أبوبكر المنصوري رئيس الفريق الوطني عرضاً حول المشروع متضمناً

الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية للأمن الغذائي والجانب الإحصائي للمؤشرات التي من شأنها قياس حالة الأمن الغذائي في ليبيا، والهيكل التنظيمي لفرق العمل والشركاء من المؤسسات الحكومية المساهمة في عملية التنفيذ الحالية والمستقبلية.

وحضر الاجتماع مندوب عن وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية، ومندوبين عن المنظمات الدولية الداعمة، من ضمنها برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الإسلامي للتنمية والإدارات المختصة من البنك الأفريقي للتنمية.

يذكر أن هذا الاجتماع نظم بالشراكة بين المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي والبنك الأفريقي للتنمية لدعم مشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في ليبيا.

وتم الاتفاق في نهاية الاجتماع على إعداد خطة عمل للأنشطة والمشاريع المطروحة من قبل المنظمات الدولية ومتابعة تنفيذها، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية.

التدقيق الداخلي لمؤسسات الرعاية الصحية

إيماء لدور المجلس في دعم مؤسسات القطاع العام تم يوم الثلاثاء الموافق 18 يوليو 2023م بحضور الدكتور محمود الفطيسي مدير عام المجلس استعراض نتائج مخرجات البرنامج التدريبي ((التدقيق الداخلي لمؤسسات الرعاية الصحية)) التي توصل إليها المتدربون في البرنامج التدريبي وتحديد الفجوة من خلال مؤشرات قياس للمعايير اللازمة للمؤسسات الصحية التي تم التطبيق عليها،

وفي الختام أشاد المشاركون في البرنامج بدور المجلس المميز، وتم توزيع شهائد المشاركة على المتدربين.

(الصناعة ومساهمة المجلس في تطوير القطاع ضمن مشاريع المجلس الاستراتيجية)

انطلقت فعاليات ورشة عمل بعنوان استراتيجية وطنية لإصلاح وتطوير قطاع الصناعة نحو «الإنتاج الأنظف» اليوم الإثنين الموافق 14/8/2023 بمقر المجلس، بتنظيم من هيئة النهوض بالصناعة ورعاية المجلس.

كان ذلك بحضور السيد وزير العمل والتأهيل ومدير عام المجلس وعدد من مسؤولي القطاعات:

وكيل وزارة الخارجية والتعاون الدولي – وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة للشؤون الاقتصادية– رئيس مجلس إدارة الشركة الليبية للحديد والصلب – رئيس هيئة النهوض بالصناعة – رئيس مجلس رجال الأعمال – عضو مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط مدير عام مصرف التنمية

تعاون ليبي ماليزي بين المجالس الاستشارية المناظرة

لقاء عمل في طرابلس جمع بين رئيس وأعضاء المجلس الاستشاري الماليزي ومدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ومساعديه ومديري الإدارات والمكاتب بالمجلس، كما حضر عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي مندوبين عن إدارتي شؤون أسيا والتعاون الدولي.. قدم فريق المجلس عرضاً ضوئياً تضمن أهم المشاريع (المنجزة والجارية لعامي 2022_2023) التي يعمل المجلس بالتعاون مع أصحاب المصلحة على تنفيذها، ثم أعطيت الكلمة للوفد الماليزي الذي قام مشكوراً بنقل الخبرة العملية المتمثلة في مساندة الحكومة الماليزية من خلال وضع الرؤية التنموية الجديدة المرتكزة على تطوير العنصر البشري والاهتمام بتوفير حياة كريمة له والنهوض بالقطاع الصحي ومن ثم التركيز على الاقتصاد الوطني، كما تم تسليط الضوء على أهم الإنجازات السابقة للمجلس الاستشاري كداعم للحكومة رغم العقبات التي واجهها جراء تعاقب الحكومات وعدم الاستقرار التي مرت به ماليزيا.. وفي الختام اتفق الطرفان على تحديد آلية عمل مشتركة تناسب الجانبين، وتبادل نقل المعرفة بينهما والتركيز على إيجاد الحلول العاجلة فيما يخص مرحلتي التنفيذ والمتابعة لكافة الملفات المهمة التي من شأنها الدفع بعجلة التنمية.

دور مواصفات كفاءة الطاقة في حل أزمة الطاقة

نظم المجلس اليوم الأربعاء بالتعاون مع المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية ورشة عمل بعنوان (دور مواصفات كفاءة الطاقة في حل أزمة الطاقة)، بحضور مدير عام المجلس والسادة وكلاء وزارتي التخطيط _ الاقتصاد والتجارة كما حضر مدير عام الشركة العامة للكهرباء والخبراء التابعين لها، ونخبة من المختصين في هذا المجال.. تبنى المجلس مشروع إعداد مواصفات كفاءة الطاقة والملصقات للمعدات الكهربائية من خلال اللجنة الفنية المشكلة بالخصوص لعامي 2022_2023، التي باشرت أعمالها بوضع برنامج استهداف المعدات الكهرومنزلية الأكثر استخداماً كمرحلة أولى، وركزت المرحلة الثانية على إعداد كود لكفاءة الطاقة الخاصة بالمباني وسيستمر العمل إلى تحقيق المرحلة الثالثة من عمر المشروع المتمثلة في إعداد مواصفات كفاءة الطاقة للمعدات الصناعية خلال العام 2024.

أبرز ما تم العمل عليه :

_ متطلبات ملصقات كفاءة الطاقة للمكيفات.

_ متطلبات ملصقات التشغيل وكفاءة الطاقة لمصابيح الإضاءة (LED).

_ متطلبات ملصقات كفاءة الطاقة للثلاجات والمجمدات والثلاجات ذات المجمدات.

_ متطلبات مواصفات كفاءة الطاقة للأفران والمواقد.

_ مواصفات كفاءة الطاقة لسخانات المياه المنزلية.

_ دليل إجراءات منح تراخيص باستعمال بطاقة كفاءة استهلاك الطاقة للأجهزة الكهرومنزلية.

الشراكة بين القطاع العام والخاص تمتد لإنشاء واستثمار منشآت الإنتاج المبكر

نظم المجلس الليبي للنفط والغاز والطاقات المتجددة اليوم الإثنين ورشة عمل بعنوان (شراكة بين شركات القطاع الخاص والعام في إنشاء واستثمار منشآت الإنتاج المبكر) بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للنفط والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، حضرها عضو مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط _رئيس مجلس إدارة المجلس الليبي للنفط والغاز والطاقات المتجددة _ مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ومساعده _ مديري إدارتي التنمية الاقتصادية والتخطيط، كما حضر هذا المحفل السيد وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ونخبة من المسؤولين والمختصين في مجالات النفط والغاز والطاقات المتجددة.

تخللت الورشة عروضاً تقديمية فحواها توطيد أسس الشراكة والاستثمار بين القطاع العام والخاص فى مجال الصناعة النفطية وتشجيع الاستثمار فى منشآت الإنتاج المبكر وإيلاءه الأهمية من أجل تحسين إنتاجية القطاع النفطي وزيادة معدلات الإنتاج باعتباره قطاعاً استراتيجياً يواجه تحدي كبير في تعزيز قدراته التنافسية، كما أن هذا النوع من الاستثمار الموجه لاستغلال إمكانيات الآبار غير المستغلة وجعلها آباراً منتجة للنفط والغاز والتى سوف تساهم بلا شك فى توطين صناعات نفطية تخلق تنمية مكانية للمناطق المحيطة وتحقق مواطن شغل تستفيد منها الدولة وتنعكس آثارها إيجابياً على تحريك عجلة الاقتصاد الليبي.

وتم الاتفاق فى نهاية أعمال الورشة على أن تحال التوصيات إلى جهات الاختصاص المتمثلة فى وزارة النفط والغاز _ المؤسسة الوطنية للنفط والغاز والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، لإيجاد آلية عمل مشتركة بين هذه الأطراف لوضعها فى سياسات تنفيذية وبإشراك أصحاب المصلحة من رجال الأعمال والمستثمرين والشركات النفطية المتخصصة.

سياسات وإصلاحات اجتماعية وتعليمية نحو مستقبل واعد

استقبل مدير عام المجلس الدكتور محمود الفطيسي أمس الأربعاء بمكتبه الدكتور مسعودة الأسود وكيل وزارة التربية والتعليم ـ رئيس لجنة إصلاح التعليم الأساسي والثانوي .. تناولا خلال هذا اللقاء التطرق إلى مشاريع المجلس الإصلاحية ودور الوزارة المرتقب نحو تنفيذها في المؤسسات التعليمية التابعة لها .. وفي ختام اللقاء اتفق الطرفان على ضرورة تظافر الجهود والعمل بشكل موحد للنهوض بالقطاع.

دراسة التأمين الصحي في ليبيا

عقد فريق دراسة التأمين الصحي في ليبيا المشكل بقرار من المدير العام الاجتماع الأول بمقر المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.وذلك بحضور السيد مساعد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية ومدير مكتب الشؤون القانونية ومندوبين عن صندوق التأمين الصحي العام والاتحاد الليبي للتأمين وهيئة الإشراف على التأمين وشركة ليبيا للتأمين وخبراء في هذا المجال.

وكان أبرز ما تم تداوله في الاجتماع ما يلي:

. دراسة التجارب الدولية الناجحة في مجال التأمين

. مناقشة الصعوبات التي يعاني منها صندوق التأمين الصحي العام

. إدخال الحوكمة في قطاع التأمين الصحي ومراجعة التشريعات ذات العلاقة

. تفعيل القانون رقم (20) لسنة 2010 بشأن التأمين الصحي ولائحته التنفيذية.

رؤية طموحة نحو تحقيق الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي

استضاف المجلس اليوم الأربعاء 18/10/2023 بمقره، حوارية جمعت بين اللجنة الوطنية المُشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (394) لسنة 2022، ومُدراء ومندوبي مراكز المعلومات والتوثيق القطاعية، لعرض ملامح الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي.

ترأس الحوارية الدكتور عبدالباسط الباعور رئيس الهيئة العامة للمعلومات ـ رئيس اللجنة، وبحضور الأعضاء الدكتور محمود الفطيسي مدير عام المجلس، الدكتور الحرمين محمد وخبراء اللجنة من القطاعات المختلفة.

أبرز ما تداولته الحوارية:

منهجية إعداد الاستراتيجية.

محاور الاستراتيجية

المبادرات والمشاريع:

_مبادرات البنية الرقمية الأساسية.

_مبادرات الحكومة الرقمية.

_مبادرات الاقتصاد الرقمي.

_مبادرات المجتمع الرقمي.

إعداد نموذج إسترشادي يُعمم على كافة القطاعات كلٍ حسب خصوصيته.

المجلس يبرم اتفاق تعاون مع وزارة السياحة والصناعات التقليدية

أُبرم اليوم الثلاثاء 31/10/2023، بمقر وزارة السياحة والصناعات التقليدية، اتفاق تعاون مشترك بين المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ويمثله في التوقيع الدكتور محمود الفطيسي و وزارة السياحة والصناعات التقليدية ويُمثلها في التوقيع الأستاذ نصرالدين الفزاني.

شهدت مراسم التوقيع حضور المسؤولين من الطرفين.

تضمن الاتفاق عدة مجالات وكانت أهمها متمثلة في الآتي:

_مجال الاستشارات وإعداد الدراسات والبحوث (تبادل الخبرات من أجل تنمية وتطوير قطاع السياحة، إعداد الخارطة الاستثمارية السياحية).

_ مجال التطوير المؤسسي وبناء القدرات (تحديث وتطوير هيكلة قطاع السياحة).

_ مجال رفع الوعي وعقد الملتقيات والمؤتمرات والندوات و ورش العمل).

المجلس والأكاديمية يتابعان عن كثب تنفيذ بنود اتفاق التعاون المبرم

استقبل الأستاذ الدكتور رمضان المدني رئيس الأكاديمية، اليوم بمكتبه الدكتور محمود الفطيسي مدير عام المجلس والفريق المصاحب له، لمتابعة سير تنفيذ بنود الاتفاق المبرم مع المختصين من جانب الأكاديمية وبحضور السيد مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ناقش الحضور من الطرفين الآلية المتبعة للتنفيذ وإضافة مواضيع جديدة هامة ترتقي بمستوى العمل وتحسين الأداء.

كما تناولا أطراف الحديث حول المشاركة الفعّالة لكليهما في الإعداد الجيد والتنظيم لورش العمل والمؤتمرات والمنتديات ذات الصلة بعمل الطرفين ودعوة كل منهما الآخر.

أبرز ما تم الاتفاق عليه في ختام الاجتماع:

_ العمل على بلورة البحوث والدراسات خاصةً التي تحمل طابع القضايا المعاصرة وتحويلها إلى سياسات وبرامج قابلة للتنفيذ.

_ مساندة الأكاديمية في مجالات تطوير البناء المؤسسي، وتوطين برامج الدراسات العليا بالداخل.

_ معالجة الصعوبات التي قد تواجه سير العمل.

_ تكثيف الجهود والتواصل المستمر بين الفريقين المشكلين للوصول إلى النتائج المرجوة.

جسور : برنامج تدريبي مشترك يربط بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا وسوق العمل

انطلق اليوم بالمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وبالتعاون مع منظمة ممكن للتوعية والإعلام حفل الافتتاح لإطلاق مشروع تدريب الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد العليا الليبية : برنامج جسور.. افتتح البرنامج الدكتور محمود الفطيسي مدير عام المجلس وكان ذلك بحضور الدكتور مسعودة الأسود وكيل وزارة التربية والتعليم، الدكتور خالد عون رئيس جامعة طرابلس، الدكتور علي سالم مستشار ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.. وحضر عن القطاع الخاص مدير مشاريع عن منظمة ممكن للتوعية والإعلام ورجل الأعمال السيد حسني بي، السيد خالد بن عثمان رئيس المجلس الليبي للنفط والغاز.

عقب الافتتاح بدء الفريق المشترك بالتعاون مع جامعة طرابلس ومنظمة ممكن للتوعية والإعلام في تنفيذ المشروع باختيار جامعة طرابلس نموذجاً لتدريب عدد (25) خريج لمدة (12) أسبوع للحصول على NIP خبرة عملية تعزز القابلية للتوظيف.

يهدف هذا البرنامج إلى صقل مهارات الخريجين الجدد وتنمية قدراتهم ليتماشى مع احتياجات سوق العمل في القطاعين (العام والخاص).

تحت شعار «آفاق وتكامل»

المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية

شهد مدرج كلية التقنية الطبية بنالوت صباح يوم الاثنين الموافق 25 ديسمبر 2023 م انطلاق أعمال المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية تحت شعار «آفاق وتكامل » الذي نظمته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة نالوت خلال الفترة من 25-26 ديسمبر 2023م برعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التعليم التقني والفني وجامعة نالوت. . استقبلت اللجنة العلمية للمؤتمر (63) ورقة بحثية تم قبول (52) ورقة.

شارك في المؤتمر نخبة من الأساتذة والخبراء والمختصين من مختلف المراكز العلمية والبحثية والجامعات الليبية والعربية.

حضر حفل افتتاح أعمال المؤتمر:

السيد أ.د خالد مسعود البارونى مستشار وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للشؤون التعليم العالي ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعن مركز القومي للبحوث والدراسات العلمية،

كما حضر حفل الافتتاح السيد وكيل وزارة التعليم التقني والفني للكليات والمعاهد العليا الدكتور طاهر بن طاهر والسيد مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي أ.د محمود الفطيسي ومساعد المدير العام للشؤون الفنية الدكتور نجيب علي الجريبي والسيد مدير مكتب الدراسات العليا بوزارة التعليم التقني والفني الدكتور ماهر ابوراس.

كما حضر حفل افتتاح المؤتمر السيد رئيس الجامعة أ.د محمد مسعود قنان والكاتب العام للجامعة ووكيل الجامعة للشؤون العلمية ومدير إدارة الدراسات العليا والتدريب وعدد من عمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة وطلبة الكلية وجمع غفير من المهتمين بالشأن الاقتصادي والسياسي.

وعلى هامش أعمال المؤتمر تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين جامعة نالوت والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

كما شهد الاحتفال تكريم السادة:

- معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي أ.د عمران محمد القيب والسيد أ.د صالح الغول وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- معالي وزير التعليم التقني والفني الأستاذ يخلف سعيد السيفاو.
- السيد أ.د مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ونائبه الدكتور نجيب الجريبي

الشكر موصول لكل من ساهم في إنجاح هذا المحفل.

كلمة

◆ رئيس التحرير

في العدد الاول من مجلة إضاءات حاولنا تسليط الضوء على بعض المواضيع الهامة التي تخص شريحة هامة من الخبراء والمختصين في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية وسلطنا الضوء على أفضل الاساليب والممارسات في إدارتها وتطويرها وإحداث القفزة النوعية في بعض منها ..

ولأن مجلة إضاءات تهدف إلى نشر الوعي والإحاطة ببرامج ومشروعات التطوير الإقتصادي وتنمية المجتمع، والرفع من كفاءة مؤسسات الدولة والمساهمة في وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تواكب عجلة التطور والنمو مع الأخذ في الاعتبار المحددات الاجتماعية والبيئية، وبما يحقق الاهداف العالمية للتنمية المستدامة .

وحرصاً منّا على السير في هذا النهج فقد بذلنا جهداً إضافياً حتى يكون العدد الثاني الذي بين يديك عزيزي القاريء خطوة أخرى على الطريق نحو الأفضل الذي نصبو إليه مع بعض اللمسات الإضافية التي لن تخطئها العين وهو ما سيلاحظه القارئ عند تصفحه للعدد ومحتوياته المتنوعة التي نتمنى ان يجد فيها كل قارئ ضالته وأن يكون حافزاً يشجع المختصين والمهتمين من قراء المجلة للمشاركة في تحرير مادة الأعداد القادمة من خلال إبداء ملاحظاتهم وعرض أفكارهم التي ستجد منّا كل ترحيب مع الوعد بإيلائها الإهتمام المستحق .

هذه مجلتكم وبفضل إهتمامكم تستمر .